



الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ١٧

الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

تحطم طائرة في هايتي

الرئيس: قبل أن نبدأ النظر في البند المدرج على جدول أعمال هذا الصباح، أود أن أعرب، باسم الجمعية العامة، عن عميق التعازي والتعاطف لحكومي أوروغواي والأردن، ولأسر موظفي الأمم المتحدة الأحد عشر الذين لقوا حتفهم في هايتي في حادث تحطم الطائرة يوم الجمعة، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

البند ٤٨ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر

الدولي للسكان والتنمية

الرئيس: تكرر الجمعية العامة الآن وفقا لقرارها

٦٣ / ٩، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، يوما

واحدا من الجلسات العامة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، في إطار البند ٤٨ من جدول الأعمال، المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما".

وقبل أن نواصل العمل، أود أن أذكر الأعضاء بأني وجهت رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى جميع الممثلين الدائمين والمراقبين الدائمين لإبلاغهم باعتزامي دعوة السيدة ثريا عبيد، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للإدلاء ببيان صباح هذا اليوم عقب بيان الأمين العام؛ فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في دعوة السيدة ثريا عبيد للإدلاء ببيان هذا الصباح؟

تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أدلي ببيان قصير. يتيح لي الاحتفال

بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية فرصا مهمة لتسليط الضوء على ما أحرز من تقدم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



أيضا أن نكفل انتفاع الجميع من مزايا العولمة على قدم المساواة. وعلينا أن نتصدى على وجه الاستعجال للعواقب الواسعة النطاق التي خلفتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولا سيما تأثيرها في تفشي الفقر على الصعيد العالمي وانتكاس الأهداف الإنمائية.

وما فتئ توافق الآراء المنبثق عن مؤتمر القاهرة منذ ١٥ سنة حلت ينير معالم الطريق أمامنا بشأن قضايا السكان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة التي تتسم بالترابط. فهو يتضمن توصيات تتعلق ببقاء الطفل على قيد الحياة وصحة المرأة والأمومة المأمونة. وهو يدافع بقوة عن الصحة والحقوق الإنجابية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

لقد أدى تحسن فهمنا لهذه القضايا إلى إحداث تغيير حقيقي في الحياة اليومية لملايين النساء والرجال والشباب. وصارت الخيارات المتوفرة أمامهم الآن أرحب، وأصبح بمقدورهم اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن جوانب أساسية من حياتهم.

واليوم، يتزايد عدد الفتيات اللاتي يذهبن إلى المدرسة، ويتزايد عدد الرضع الذين يبقون على قيد الحياة. ويتزايد عدد البشر الذين يعيشون في مأمن من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إنها أنباء سارة يحق لنا أن نعتز بها ويعزى الفضل فيها إلى كل بلد من بلدان المعمورة. وقد أحرز هذا التقدم بفضل تعزيز المعارف وإتاحة الفرص للأفراد وتوسيع نطاق الخيارات. لذلك، ينبغي أن نواصل التحلي بروح التوافق والتعاون الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي ما برح يقدم الدعم إلى البلدان للمضي قدما في تنفيذ اتفاق القاهرة. وأود أيضا أن أشيد بالمجتمع المدني لإسهامه في هذا الجهد الجماعي.

على امتداد السنين الأخيرة وما تبقى من تحديات ينبغي التصدي لها لبلوغ الأهداف المرسومة في القاهرة.

لقد كان مؤتمر القاهرة جزءا من سلسلة مؤتمرات التنمية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات. ولعلكم تذكرون أن تلك المؤتمرات تناولت طائفة عريضة من المواضيع، شملت حماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية والنهوض بمركز المرأة وأسهمت تلك المؤتمرات جميعا في مؤتمر قمة الألفية والأهداف الإنمائية للألفية التي باتت تشكل إطارا جامعاً لتحقيق التنمية الدولية. فهي ترسم خطة دولية تقوم على أهداف مشتركة، وما برحنا نسترشد بها فيما نبذله من جهود اليوم.

والحقيقة أن الأمر يتعلق بعملية يرجع عهدا إلى ما لا يقل عن ٤٠ سنة، أي منذ نشأة صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولقد علمتنا العقود الأربعة السابقة، أن ما يخامر كل مجتمع من آمال وطموحات إلى إحلال السلام وتحقيق الرخاء والتنمية الاجتماعية والاقتصادية إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بوضعه الديمغرافي. ومن البديهي أنه إذا كانت الدول تنوق إلى تلبية احتياجات مواطنيها بشكل كاف فإن عليها أن تدرج التحليل السكاني والسياسات السكانية في صلب استراتيجياتها الإنمائية.

لقد صرنا نفهم بشكل أفضل أيضا أن هناك حدودا لقدرة بيئتنا العالمية على تحمل وطأة الضغوط. فأزمة تغير المناخ تبين لنا بوضوح أنه يجب أن نتصدى للأنماط الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة. ويؤكد تزايد انبعاثات الكربون وإزالة الغابات وحالات نقص المياه ضرورة العمل على تحقيق قدر أكبر من التوازن والانسجام بين الناس والبيئة. وعليه، لا بد أن نقوم بعمل جماعي على وجه الاستعجال لحماية الموارد الطبيعية التي ترقن بها جميع أشكال الحياة. ومن اللازم

يكون بالمستطاع تمكين النساء والفتيات إلا إذا استطعنا تخليصهن من العنف الذي يمارس ضدهن، وإلا إذا تأكدنا من أنهن يملكن زمام خصوصيتهن.

لقد كان المؤتمر مثلاً ساطعاً لما يمكن للأمم المتحدة أن تفعله كما لا تستطيع ذلك أي منظمة أخرى في العالم، وهو أن تلعب دور الرائد في التصدي للتحديات العالمية، وفي تجميع الحكومات معاً من أجل تحديد أهداف عالمية تتجاوز ما تستطيعه العديد من البلدان منفردة.

فقبل خمسة عشر عاماً في القاهرة، اعترفت الحكومات، لأول مرة، بأن لكل شخص الحق في الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. واليوم، نجتمع لنحتفي بالتقدم الذي أحرز منذئذٍ، ولنعترف بالمشاكل التي لا تزال تراوح مكانها، ولكي نقوي من عزمنا على التغلب عليها.

قبل خمسة عشر عاماً، كان أقل من نصف إجمالي عدد النساء يستخدمن أساليب منع الحمل الحديثة. أما اليوم فالمزيد من النساء والأزواج - ٥٦ في المائة صعوداً من ٤٧ في المائة - يستطيعون اختيار ما إذا كانوا يريدون إنجاب الأطفال، ومتى ينجبون، وكم طفلاً يريدون. قبل خمسة عشر عاماً، كان ٧١ من بين كل ١٠٠٠ طفل يموتون خلال عامهم الأول. واليوم، انخفض هذا العدد إلى ٥١ في كل ١٠٠٠. قبل خمسة عشر عاماً، كان أقل من نصف إجمالي عدد النساء اللائي يلدن في البلدان النامية لديهن موظفون صحيون مؤهلون يقدمون لهن المساعدة. الآن، يتلقى أكثر من ٦٠ في المائة هذه المساعدة المنقذة للحياة.

لقد عمل المجتمع الدولي بجد حتى تحقق له هذا التقدم. وأود هنا أن أحيي، بشكل خاص، صندوق الأمم المتحدة للسكان على أنشطته القيمة، وجهوده الدؤوبة في مجال الدعوة والمناصرة.

وفي معرض تطلعنا إلى المستقبل، لا بد من العمل على جعل الرؤية والأهداف التي تمخض عنها مؤتمر القاهرة جزءاً لا يتجزأ من عملية استعراض ١٥ سنة مضت على صدور منهاج عمل بيجين وعملية استعراض ١٠ سنوات مضت على وضع الأهداف الإنمائية للألفية أثناء الدورة المقبلة للجمعية العامة.

وأخيراً، يتمثل الهدف الرئيسي في إقامة قدر أكبر من التوازن بين السكان والتنمية وتحسين حياة الأجيال الحالية والقادمة. واليوم، علينا أن نجدد ونعزز التزامنا بالرؤية المجسدة في اتفاق القاهرة وبطابعه المتكامل. علينا أن نلتزم أيضاً باتخاذ إجراءات أقوى من ذي قبل في سبيل تنفيذ برامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بأكمله.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم

للاحتفال بحدث تاريخي. لقد مثل مؤتمر القاهرة لعام ١٩٩٤ تحولاً كبيراً في التفكير الدولي بشأن القضايا السكانية. إذ أكدت بلدان من مختلف أنحاء العالم أن الحديث عن السكان يتعلق بالناس وليس بمجرد الأرقام، وأن صحة المرأة وتعليمها وفرص العمل لها وتمكينها هي العوامل الأساسية لتحقيق مستقبل مستدام.

تناول مؤتمر القاهرة بعض أكثر القضايا حساسية في يومنا هذا، محققاً التوافق في الآراء. فقد اتفقت نحو ١٨٠ حكومة على وضع المساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية في صميم قضايا التنمية. واعترفت الحكومات بأهمية التعليم للجميع، خاصة تعليم الفتيات. كما اعترفت بضرورة منع حدوث الوفيات التي يمكن منعها للمواليد والأطفال والأمهات، وشددت على الحاجة إلى تمكين كل الأشخاص الراغبين في الرعاية الصحية الإنجابية من الحصول عليها. واتفق المشاركون أيضاً على أنه لن

ربما يكون هذا وقت أزمة مالية عالمية وأزمة اقتصادية، بيد أن ذلك لا يعني النكوص عن وعودنا بحماية النساء، والاستثمار فيهن، من أجلهن، ومن أجل مستقبلنا الجماعي كذلك. وأنا شخصياً ملتزم بفعل كل ما يمكن لتمكين النساء هنا في الأمم المتحدة وحول العالم. وأنا أدعو كل شركاء التنمية إلى الانضمام إليّ لكي نعلن التزامنا من جديد ببرنامج عمل القاهرة حتى تتحقق كل وعوده.

الرئيس: أشكر الأمين العام على بيانه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تقفل قائمة المتكلمين بشأن هذا البند الآن؟
تقرر ذلك.

الرئيس: بموجب ما تقرر سابقاً، وبدون أن يشكل ذلك سابقة، أعطى الكلمة الآن للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

السيدة عبيد (صندوق الأمم المتحدة للسكان)
(تكلمت بالعربية): أود أن أشكركم، سيدي، على ما ذكرتموه في ملاحظاتكم الافتتاحية، وعلى منحكم إياي الفرصة لمخاطبة الجمعية في هذه الذكرى الخاصة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على دعمه المستمر لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

قبل خمسة عشر عاماً، خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة، أشعلت ١٧٩ حكومة جذوة تغيير لا يزال يضيء قدراً من التحسين على حياة الناس. إذ يضع برنامج العمل الناس في صميم التنمية. وهو يدعو إلى جمع بيانات السكان وتحليلها حتى تكون موجهة لاتخاذ قرارات سياسية عادلة. وينظر إلى الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، والعلاقات الصحية، ورفاهية الأفراد، باعتبارها حقوقاً. ويوضح برنامج العمل أن النساء حين ينلن التمكين والدعم في تحديد عدد أطفالهن وتحديد الفارق بين الولادات - وهو

لكن، كما نعلم جميعاً، بالرغم من كل هذه الجهود، يظل مؤتمر القاهرة، بالنسبة لعدد كبير من الناس، هدفاً أكثر منه حقيقة واقعة. فهناك نحو ٢٠٠ مليون امرأة لا يمكنهن الحصول على وسائل فعالة وآمنة لمنع الحمل. ويلجأ عدد كبير من النساء إلى الإجهاض غير الآمن نظراً لعدم حصولهن على خدمات تنظيم الأسرة. وفي عدد كبير من البلدان، لا تزال الفتيات يتعرضن للتزويج في سن الطفولة. ولا تزال تستشري الآثار الفظيعة لممارسة ختان الفتيات والتقاليد الضارة الأخرى. وتقع أعداد كبيرة من النساء ضحية العنف الجنسي، لا سيما خلال فترات الصراع. ولم تتحسن معدلات وفيات النساء عند الولادة منذ مؤتمر القاهرة، إذ لا يزال تعسر الولادة يحصد أرواح نصف مليون امرأة كل عام.

لدينا خطة واضحة لمعالجة هذه المشاكل تتمثل في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولهذا البرنامج أهمية بالغة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وله أهمية خاصة في الهدف الإنمائي رقم ٥ المعني بخفض وفيات الأمهات وتحسين وصول الجميع إلى الرعاية الصحية الإنجابية. فالتقدم نحو تحقيق هذا الهدف يسير ببطء أكثر مقارنة ببقية الأهداف. وترتبط صحة الأمومة ارتباطاً مباشراً بالنظام الصحي في البلد المعني. فبتحسين صحة الأمومة، يستفيد الجميع.

ويعني تنفيذ برنامج عمل القاهرة توفير خدمات الرعاية الإنجابية للنساء، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة. وهو يعني تقديم الدعم لمبادرات القضاء على الفقر، كما يعني منع عمليات الاغتصاب خلال فترات الحروب، ووضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب. وتحتاج كل هذه الأعمال إلى التمويل.

فإن الحوار ما فتئ يتسع، وقد تحقق تقدم ملموس. واليوم هناك اعتراف متزايد بأن القيم الثقافية وتفسيرات الكتب المقدسة يمكن إما أن تعاقب النساء وتسيء إليهن، وإما أن تقدم لهن الدعم وفرص التحرر. والبلدان والمجتمعات المحلية منخرطة في محادثات وبرامج تعالج مسائل ثقافية من قبيل زواج الطفل، وتعليم الفتيات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث/قطعها والعنف ضد المرأة.

وفي جميع أنحاء العالم، تعتمد المجتمعات المحلية باطراد إلى تقبل القيم والمعتقدات التي تحمي حقوق النساء والياقات وإحداث تغيير من الداخل. وإننا نشهد تزايد عدد الرجال من جميع مشارب الحياة الذين يقفون جنباً إلى جنب مع النساء لإنهاء الممارسات التقليدية التي تضر بهن، فضلاً عن إنهاء العنف ضد المرأة.

ثانياً، نعلم أن الاستثمار هام. وفي حين نكرر القول إن المرأة ينبغي ألا تتخلى عن حياتها، ما زالت النساء يمتن بلا مبرر من أسباب يمكن تفاديها خلال الحمل والولادة - امرأة واحدة في كل دقيقة من بياني. والنبأ الطيب هو أن الزخم لصحة الأم أخذ يكبر، وإن هناك التزاماً متزايداً بذلك على أعلى المستويات. ويتعين الآن أن نوافق بين ذلك الالتزام وتزايد التمويل لرزمة شاملة تتعلق بخدمات صحة الأم والصحة الإنجابية بغية تحقيق الهدف الإنمائي ٥ للألفية.

وفي الحرب أو السلم، وفي الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، وفي اقتصاد مزدهر أو خلال أزمة مالية، ثمة نساء حوامل. وما يحدث بعد ذلك يعتمد على ما إذا كن غنيات أو فقيرات. ويمكنهن إيلاد الاطفال أو يسعين في بعض الأحيان إلى الإجهاد، بسلامة وقانونياً أو بعيداً عن السلامة ومن خارج القوانين الوطنية؛ وفي بعض الأحيان يتعرضن لإسقاط الأجنة؛ وفي أغلب الأحيان، يمتن بفعل

قرار يبدو سهلاً لكنه بالغ التعقيد - فإنهن يتمكن من تحسين حياتهن، وحياة أسرهن، وحياة المجتمعات والبلدان.

إن حق الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وتمكين النساء، هما أساس الارتباط القائم بين السكان والتنمية. فخيارات الإنجاب تشكل عاملاً حاسماً بالنسبة للمساواة بين الجنسين، ويمكن أن تؤثر على الديناميات السكانية. ويتصدى برنامج عمل القاهرة لاحتياجات كل الناس وحقوقهم، بغض النظر عن حالتهم، ويشمل ذلك المهاجرين، واللاجئين، والنازحين، وهو يخلق رابطاً ما بين السكان، والبيئة والسلام، والأمن والتنمية.

إن التوافق الكلي في القاهرة يبقى عملياً وملائماً في إطار مواجهتنا للتحديات الجسام في الوقت الحالي. واليوم أود أن أهنئ الحكومات والمجتمع المدني على الإنجازات التي تحققت منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، وأدعو القطاع الخاص لكي يكون أكثر استجابة.

وأوجه بالتحية إلى السيدة نفيس صادق، المديرية التنفيذية السابقة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، التي كرست حياتها المهنية للنهوض بحق النساء في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهن. وأحيي أيضاً العاملين المخلصين بصندوق الأمم المتحدة للسكان لما أبدوه من التزام في العمل مع الحكومات، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية في سبيل تنفيذ برنامج العمل، وكان ذلك في الغالب تحت ظروف شديدة القسوة.

وخلال الخمسة عشر عاماً الماضية، تعلمنا الكثير في الماضي قدماً بتوافق القاهرة، وأود أن أطلع المجلس على خمسة من الدروس المستفادة التي تنير لنا الطريق إلى الأمام.

أولاً، نحن نعلم أن التطلعات التي عبر عنها توافق القاهرة تعود جذورها إلى المستويات المحلية. وبالرغم من أن النقاش حول الصحة الجنسية والإنجابية لم يكن سهلاً دائماً،

وفيما نشهد تزايداً سكانياً سريعاً في أشد الدول فقراً في العالم، فإن بعض أغنى بلدان العالم تواجه تراجعاً في عدد السكان. وبغية معالجة كلتا الحالتين، فإن النساء والأزواج بحاجة إلى خيارات واسعة عندما يتعلق الأمر بالإنجاب وتربية الأطفال.

وفي أشد البلدان فقراً التي تشهد معدلات مرتفعة من الخصوبة والوفيات، المطلوب بذل جهود مكثفة لتوفير خدمات الصحة الإنجابية - بما في ذلك التخطيط الأسري - بغية تلبية الاحتياجات القائمة لـ ٢٠٠ مليون امرأة يردن التخطيط لأسرهن إنما لا يملكن الوسائل للقيام بذلك. وفي البلدان ذات الخصوبة المتدنية، المطلوب وضع سياسات وبرامج محددة لكفالة أن تتمكن النساء ويتمكن الأزواج من التوازن بين العمل والحياة الأسرية، وأن تكون هناك حماية اجتماعية للمسنين. وفي العديد من بلدان الشمال، ثمة دليل أولي على أن الخصوبة ترتفع من جديد بعد نقطة معينة من التنمية، لا سيما التنمية التي تفيد النساء وتدعمهن بسياسات ملائمة للأسرة وبخدمات. وهذا يدل مرة أخرى على الصلة بين الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، وخفض مستوى الفقر، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والدينامية السكانية.

رابعا، نعلم أن العمل المنفرد لا يولد أقصى المكاسب لأن حياة الناس واحتياجاتهم وحقوقهم مترابطة. وبغية إحراز قدر أكبر، يعمل الشركاء الإنمائيون معا على نحو متزايد في مختلف القطاعات لبناء القدرة الوطنية، وإشراك المجتمعات المحلية، وتعزيز الأنظمة الوطنية. وتعتمد الأمم المتحدة إلى تنسيق دعمها للبلدان بهدف زيادة الملكية الوطنية وتعزيز البرامج الوطنية. وإصلاح الأمم المتحدة لتصبح التنمية فعالة أمر حاسم إذا أردنا إحراز نتائج أفضل على الأرض.

نقطة الخامسة والأخيرة هي أنه نظراً لأن مكاسب التنمية يمكن عكسها بسهولة ويصعب جداً اكتسابها من

أسباب يمكن الوقاية منها أثناء الولادة. لا يسعنا تغيير أو تأجيل حقائق الحياة تلك إلى أن تنتهي الحرب، وإلى أن تتعافى المجتمعات المحلية من الكارثة، أو إلى أن يستعيد الاقتصاد قوته مجدداً.

وخلال هذا العقد، بقي تمويل الصحة السكانية والصحة الإنجابية في المستوى نفسه، بينما حقق تمويل مجالات صحية أخرى زيادة كبيرة. واليوم، أناشد جميع الحكومات منح الحقوق الصحية وحقوق الإنجاب للمرأة أولوية مالية. ومن خلال الوصول العالمي للصحة الإنجابية - بما في ذلك التخطيط الأسري - للجميع، الغنيات أو الفقيرات، يمكن للنساء أن يتحكمن في عدد حملهن وفي الفترة الزمنية بين كل حمل وآخر. هذا سيسرع التقدم صوب تحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع.

ثالثاً، نعلم أن التحديات الديمغرافية القائمة اليوم غير مسبقة، وأنها تتطلب تماسك السياسات العامة في مواجهتها. والبيانات السكانية، إذا جرى تحليلها واستعمالها على نحو صحيح، توفر أساساً صلباً لوضع سياسات عامة وبرامج للاستجابة، ولرصد وكفالة المساءلة. والإحصاء السكاني لعام ٢٠١٠ يوفر البيانات التي تلمس الحاجة إليها، وعمليات المسح والتقييمات السريعة تؤدي بنا إلى استجابات مستهدفة لأشد الناس ضعفاً.

وفي حين نرحب بأكبر عدد من السكان اليافعين في تاريخ العالم، نشهد في الوقت نفسه زيادة في عدد المسنين على الصعيد العالمي. والحكومات مسؤولة عن توفير المساعدة للمسنين واليافعين على حد سواء في سياق إنمائي صعب. وأناشد الجمعية أن تغتنم هذه الفرصة لتعزز التضامن بين الأجيال.

المتحدة وشركاء إيمائين آخرين بغية كفالة التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وفي هذا الشهر، نتطلع إلى أحداث عديدة، بما في ذلك مؤتمر للمنظمات غير الحكومية يعقد في بيجين حول الصحة الجنسية والإنجابية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، واجتماع الشركاء في مجال السكان والتنمية، واجتماع وزاري حول صحة الأم ومؤتمر برلماني دولي يعقد كلاهما في أديس أبابا، لاستجماع المزيد من الالتزامات والعمل.

وفيما نمضي قدما، زملائي وأنا في صندوق الأمم المتحدة للسكان سنواصل الاستماع لأعضاء الجمعية. وسوف نواصل العمل مع مؤسساتهم الوطنية ومع المجتمع المدني، وسنستمر في دعمها لتنفيذ برامجها الوطنية مثلما يتوخاه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ونحن في هذا نسترشد بمحبتنا لبرنامج العمل، وحناننا للشعوب التي نخدمها، والتزامنا بالملكية الوطنية للحكومات والمجتمعات المحلية.

وأشكر الجمعية على وضع الشعوب في الصدارة.

السيدة قربانوفا (طاجيكستان) (تكلمت بالروسية): يشرفني أن أنقل تحيات حكومة جمهورية طاجيكستان إلى أعضاء الجمعية في هذه الجلسة المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

لقد اختارت طاجيكستان بعد حصولها على الاستقلال نموذج الدولة الاجتماعية، كما هو منصوص عليه في دستورها. وقد حدد ذلك أولويات سياسة الدولة في مجالي الأمن الاجتماعي والتنمية الاجتماعية. وتقر حكومة طاجيكستان بدعم الدولة للأسر والأطفال بوصفه أولوية قصوى. ويرد ذلك في الوضع المعترف به عموما لمؤسساتنا الاجتماعية، وكذلك في المشاكل الملحة التي تواجه مجتمعنا في

جديد، علينا أن نتخذ إجراء عاجلا ومتضافرا لحماية أشد الناس ضعفا. واليوم، النساء والأطفال يشكلون ٨٠ في المائة تقريبا من فقراء العالم. وفيما يتخذ زعماء العالم قرارات تتعلق بالأزمات المالية والطاوية والغذائية وتغير المناخ، لا بد أن يركزوا على تأثير هذه الأزمات على الفقراء، ولا سيما النساء والأطفال. وإلا فإن النساء والأطفال سوف يتحملون العبء الأكبر لهذه الأزمات العديدة، وسوف يضمحل المجتمع ككل. وهذه رسالة هامة يتعين ابلاغها إلى مؤتمر تغير المناخ الذي سينعقد في كوبنهاغن.

والتحدي الذي يواجهنا يتمثل في استجماع الشجاعة والحكمة لمواجهة تلك الأزمات ولتعزيز التنمية العادلة اجتماعيا والسلمية بيئيا على حد سواء. وتحقيقا لذلك، ما زال برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مخططا صالحا. وإذ نتطلع إلى العام ٢٠١٥، نحتاج إلى تنفيذ برنامج العمل هذا، وفيما نحتفل بذكراه السنوية الخامسة عشرة ونتطلع إلى السنوات الخمس المقبلة، فإن الشركاء الإنمائيين على الصعد العالمية والاقليمية والقطرية يؤكدون التزامهم من جديد.

وفي أيلول/سبتمبر، جاء تقريبا ٤٠٠ ممثل لمنظمات غير حكومية - ثلثهم من الشباب - من ١٣٠ بلدا إلى منتدى المنظمات غير الحكومية المعني بالصحة والتنمية الجنسية والإنجابية. وفي مؤتمر الدعوة إلى العمل الذي انعقد في برلين، ناشدوا الحكومات أن تسرع في تنفيذ الوعود التي قطعوها في القاهرة، بما في ذلك توفير الخدمات الملائمة للشباب، والتعليم الشامل عن الحياة الجنسية والمهارات الحياتية. ومن شأن ذلك أن يتيح للشباب اتخاذ قرارات مفيدة والقيام بأعمال مسؤولة، لأن الجهل هو الموت. وحثوا الحكومات على تعزيز التزامها بالصحة الجنسية والإنجابية وبحقوق الجميع. وبصفتهم ممثلين لمنظمات غير حكومية، تعهدوا بشراكة العمل مع الحكومات ووكالات الأمم

المبادرات الخاصة بإيجاد فرص العمل، وزيادة إمكانية وصول أفقر الفئات الاجتماعية إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وتحسين نوعية الإدارة والأمن.

ويشكل معدل المواليد العامل الحاسم في تحديد معدل النمو السكاني في البلد، الذي يعوض أي خسارة قد يتسبب فيها الانخفاض الطبيعي للسكان أو هجرتهم. ولذلك فإن معدل النمو السكاني في طاجيكستان مضمون، بولادة ما بين ١٩٠.٠٠٠ و ٢٠٠.٠٠٠ طفل كل سنة. وفي السنوات الأخيرة، شاهدنا اتجاهًا تنازليًا مستقرًا في معدل المواليد، من ٤٣,٢ حالة ولادة لكل ألف نسمة إلى ٢٧,٩ لكل ألف نسمة.

ومعدل النمو المرتفع لا يؤثر في الهيكل العمري للسكان فحسب، بل أيضًا في حجم الأسرة. فالأسر ذات العدد الكبير من الأطفال تكون في وضع مؤات أقل، من الناحية المادية، من الأسر ذات العدد الأقل من الأطفال، وتعرض بشكل أكبر لخطر الوقوع تحت مستوى خط الفقر في نهاية المطاف.

وتشكل وفيات الرضع إحدى المشاكل الرئيسية في البلد. وإن الأسباب الأولية لوفيات الرضع، وفقًا لبيانات عام ٢٠٠٨، هي الأمراض المعدية والطفيليات، التي تتسبب في ٣٥,٤ في المائة من وفيات الرضع، وأمراض الجهاز التنفسي، التي تتسبب في وفاة ٢٨,٣ في المائة، والمشاكل المحيطة بفترة الولادة، المسؤولة عن ٢٠,١ في المائة من وفيات الرضع.

وتتمثل إحدى المشاكل الصحية الأخرى لسكان طاجيكستان في مجال الصحة الإنجابية للمرأة، لا سيما المعدل المرتفع للوفيات النفاسية. ووفقًا لبيانات وزارة الصحة في جمهورية طاجيكستان، بلغ معدل الوفيات النفاسية ٤٣ في المائة لكل ١٠٠.٠٠٠ من الولادات الحية في عام ٢٠٠٨.

المرحلة الحالية من تنميته. ويعزز دستور الجمهورية المعتمد حديثًا القيم المعترف بها عالميًا لحماية الحقوق المتساوية للرجل والمرأة في مجتمعنا، ويضمن تلك القيم. وقد صدّقت جمهورية طاجيكستان على جميع الصكوك الدولية المعنية بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وبمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والطفل.

ويبين استعراض المؤشرات الأساسية لتنمية سكان طاجيكستان، طوال الخمسة عشر عامًا الماضية منذ انعقاد مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٤، أن جمهورية طاجيكستان تجاوزت فترة من انعدام الاستقرار السياسي واضطلعت بعملية تطوير علاقات السوق. ويتقدم اقتصاد بلدي الآن نحو مرحلة نوعية جديدة من التنظيم والإدارة.

ولكن لا يزال يوجد عدد قليل من المشاكل التي لم تحل بعد، والمشكلة الأساسية فيها هي مسألة التغلب على الفقر. ووفقًا للدراسة الاستقصائية عن مستويات المعيشة في البلد التي أجراها البنك الدولي في عام ١٩٩٩، كانت النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ٨٢ في عام ٢٠٠٣، و ٦٤ في عام ٢٠٠٥، و ٥٣,٥ في عام ٢٠٠٧. ووفقًا لبيانات البنك الدولي، تتمثل العوامل المسؤولة عن انخفاض مستوى الفقر في المقام الأول في تحقيق السلام واستقرار الاقتصاد الكلي وهجرة السكان.

ولما كانت حكومة جمهورية طاجيكستان تعترف بكون الفقر أحد أهم المشاكل التي تواجهها، فلها تخصص جهودًا كبيرة لتنفيذ سياسة للحد منه. ومن أجل تعزيز النمو الاقتصادي السريع والعدل اجتماعيًا، وزيادة الدخل الحقيقية وتحسين نوعية الحياة، اعتمد برلماننا ورقة استراتيجية للحد من الفقر. وتهدف هذه الوثيقة إلى تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي للسكان، وتوزيع عادل للمكاسب المتأتية من النمو الاقتصادي، وتعزيز المساعدة المستهدفة، وتوسيع نطاق

ويؤثر ارتفاع معدل المواليد وارتفاع عدد الأطفال في الأسر تأثيراً مباشراً في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر، وفي عمالة المرأة ومستوى تعليمها. ويوجد ما يزيد على ٣٦ مليون امرأة في طاجيكستان - أي تشكل النساء ٤٩,٨ في المائة من السكان. ويولي بلدي أهمية كبيرة للصحة الإنجابية للمرأة والأمومة السالمة، وهذا يؤكد العمل على استحداث نهج جديد للصحة الإنجابية ومسائل حقوق الإنسان.

وقد صدّقت الحكومة على عدد من الصكوك القانونية الدولية الخاصة بحقوق المرأة والطفل، وأنشأت مؤسسات جديدة لإدارة سياسة الدولة فيما يتعلق بالسكان والتنمية، وتراقب على أساس مستمر تنفيذ البرامج والإستراتيجيات الوطنية. وقد مكّنا كل هذا من تحليل الوضع في مجال الصحة الإنجابية. ومع أخذ الوضع الحالي وحالة الصحة الإنجابية للسكان في الاعتبار، ومن أجل ضمان الأخذ بنهج شامل لتحسين الأنشطة في مجالي الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، اعتمدت حكومة جمهورية طاجيكستان، في عام ٢٠٠٤، خطة استراتيجية للصحة الإنجابية عن الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٤.

إن الضعف الشديد في شبكة المؤسسات التي توفر الرعاية الصحية للأم والطفل أدى إلى ظواهر سلبية مثل فقر الدم في صفوف السكان. ويُعطى قدرٌ هائل من الاهتمام لبرامج التدريب وإعادة التدريب للموظفين الطبيين في مجال الصحة الإنجابية واستخدام تقنيات منع الحمل الحديثة والبرامج التثقيفية الجديدة. ومن بين الجهود الأساسية الرامية إلى تحسين الصحة الإنجابية وكفالة الحقوق الإنجابية تلك الجهود التي تهدف إلى توفير الخدمات وتعزيز نظام خدمات التحصين واللقاح.

وقد كان للهجرة تأثير قوي في تشكيل وتطوير هيكلنا السكاني. ففي بداية التسعينات، حدث نزوح كبير للسكان من طاجيكستان، أساساً من المدن الكبيرة والمتقدمة صناعياً، حيث توجد نسبة مئوية عالية من السكان غير الأصليين. وقد هاجر ١٠٠ ٠٠٠ شخص في كل سنة.

واستقرت الآن معدلات الهجرة التي تشمل تغيير مكان إقامة الشخص. وانخفض تدفق السكان من الجمهورية بمعامل خمسة، الذي وصل إلى حوالي ١٠ ٤٠٠ شخص في عام ٢٠٠٨. وفي الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨، نزح حوالي ٢٨٠ ٠٠٠ من الأشخاص الحاصلين على التعليم العالي والمؤهلات العالية. وقد كان لهذا دون شك تأثير خطير في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلد، وتبعاً لذلك، في مستويات معيشة السكان جميعاً، لا سيما الأطفال. وفي الوقت الحالي تشكل الدراسة وفرص العمل ومستوى الدخل المتدني الأسباب الرئيسية للهجرة. ونتيجة لذلك، نشاهد بعض الهجرة المؤقتة، إلى روسيا أساساً، بحثاً عن العمل. ويشمل ذلك ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ مهاجر.

تشكل مشكلة البطالة في جمهورية طاجيكستان، بوصفها بلداً ذا عمالة فائضة، أحد القضايا الأساسية في ورقتنا الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. وقد أدى تطوير علاقات السوق إلى إعادة هيكلة الاقتصاد. وتم بسرعة تخفيض عدد الوظائف في قطاع الدولة، وتعين على الأفراد أن يبحثوا عن عمل في القطاع الخاص المتنامي أو الانخراط في الأعمال الحرة. وزاد عدد الذين يمارسون أنشطة بأجر في البلد بمعدل ١٧,٥ في المائة في الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٨. كما زاد عدد العاملين عموماً بمعدل ١٦,٩ في المائة وبلغ مجموعهم ٢ ١٦٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٨. كما شاهدنا ارتفاعاً في الحد الأدنى للأجور في الجمهورية.

وتوكيلاو وتونغا وجزر سليمان وجزر كوك وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباس وولايات ميكرونيزيا الموحدة وناورو ونيوي.

ونكرر تأييدنا القوي والقاطع لبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المعتمد في القاهرة في عام ١٩٩٤؛ والاستعراض الذي يجري كل فترة خمس سنوات لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الذي بلغ ذروته في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة التي انعقدت في نيويورك في عام ١٩٩٩؛ والأهداف الإنمائية للألفية المعتمدة في عام ٢٠٠٠؛ والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ والأهداف والمؤشرات الموسعة للأهداف الإنمائية للألفية الواردة في إطار رصد تحقيق الأهداف الإنمائية الذي اعتمدته هذه الهيئة.

وفي حين نسلّم بالتقدم الكبير الذي حققته الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٤ نحو تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، هناك عدد من القضايا الهامة التي تهم منطقتنا بالذات وتتطلب اهتماماً عاجلاً من جانب الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ ومن جانب الشركاء الوطنيين والدوليين.

إننا إذ نسلّم بأهمية البناء على المبادرات الوطنية والإقليمية الحالية وإحراز تقدم بشأن الالتزامات التي قطعت حتى الآن، نود أن نكرر تأييدنا لهذه الالتزامات ونؤكد للمجتمع الدولي أننا نعمل من أجل تحقيق أهدافنا. وفي ذلك الصدد، نود أن نركز بشكل خاص على اتفاق كيرنس بشأن تعزيز التنسيق الإنمائي في المحيط الهادي والذي اعتمدته زعماء منتدى جزر المحيط الهادئ في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وأيده شركاؤهم الإنمائيون؛ وإطار سياسة منطقة المحيط الهادئ لتحقيق الوصول العالمي لخدمات الصحة الإنجابية والسلع المنتجة، وأيده وزراء الصحة في منطقة المحيط الهادئ في

اختارت حكومة جمهورية طاجيكستان استراتيجية تتمثل في كفالة صحة الأم من خلال خدمات تخطيط الأسرة التي يقدمها مختصون مؤهلون في مجال الصحة الإنجابية منذ عام ١٩٩٦. وتوجد زيادة سنوية في عدد الزيارات إلى مراكز الصحة الإنجابية وغيرها من المراكز الصحية من أجل مسائل تتعلق بتخطيط الأسرة، تقدر الآن بنحو ٤٥ في المائة من مجموع الزيارات.

وفي الختام، نرى أن المسائل والقضايا التي سنناقشها بصورة مشتركة في هذه الدورة، هامة جداً. وفي هذا الصدد، يقتضي الأمر حلاً حديثاً لتحسين التنمية الاجتماعية لسكان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأنا مقتنع بأن القرارات التي اتخذها الجمعية العامة سوف تشكل أساساً للتعاون المشترك، والذي بدوره سيعزز من التنمية الاقتصادية الديناميكية في جميع دولنا.

إن التحديات المتمثلة في حل مشكلة البطالة وتوفير الرعاية الصحية، وكفالة صحة الأم والطفل وغير ذلك من المسائل الهامة يجري بحثها في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية لطاجيكستان والتي تركز على الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه المسائل تنال أعلى أولوية في السياسات العامة لجمهورية طاجيكستان. وحالياً كل جهودنا مسددة نحو تنفيذ تلك الاستراتيجية الوطنية.

الرئيس: أعطي الكلمة للسيدة فيتا سكلينغ، وزيرة الصحة والشؤون الاجتماعية في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، التي ستدلي ببيان باسم منتدى جزر المحيط الهادئ.

السيدة سكلينغ (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)
(تكلمت بالإنكليزية): إننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لانعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان جزر المحيط الهادئ: أستراليا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وتوفالو

المتعلقة بالصحة الإنجابية والخدمات والسلع. والعنصر الرئيسي لتحقيق هذا هو التركيز على تعزيز النظم الصحية ومعالجة الإجحافات، مع إيلاء اهتمام خاص للمجموعات الضعيفة والمجموعات السكانية التي لا تحصل على الخدمات الكافية، بما في ذلك الشباب.

ومع أنه أحرز تقدم كبير في معالجة قضايا الشباب، هناك حاجة لعمل وطني مستدام لكفالة اشتراك الشباب في رسم السياسات والبرامج، خاصة فيما يتعلق بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية، وذلك من خلال الإعلام والتثقيف وتوفير الخدمات الملائمة للشباب، لا سيما بهدف تقليص حالات الحمل غير المقصود وتقليص الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي.

ونسلم بأن منطقتنا تحقق تقدماً بطيئاً في المساواة بين الجنسين وفي تمكين المرأة، وبأنه حتى الآن لا تزال نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء أقل لدينا من أي منطقة في العالم. وتوجد أيضاً تحديات أخرى. فالعنف المستشري ضد النساء والفتيات في بعض المجتمعات يشكل خطورة كبيرة على الأمن البشري ويقوض جهودنا لإنهاء الفقر في المنطقة. إننا إذ نقر بزيادة حالات العنف ضد النساء وما يصاحب ذلك من آثار سلبية طويلة الأجل بالنسبة للنساء وأسرهن والمجتمعات المحلية في المنطقة، نستعري انتباه الجمعية العامة إلى ضرورة زيادة العمل الوطني واستدامته من أجل استئصال شأفة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. إننا نطالب بوضع حد لهذه التوجهات المجتمعية المتساهلة تجاه هذه المشكلة، وكفالة حق الحماية لجميع الأشخاص. بمقتضى القانون، وإتاحة فرص متساوية لهم للوصول إلى العدالة.

أخيراً، إن التكيف مع الآثار المترتبة على تغير المناخ يشكل تحدياً ملحاً نواجهه جميعاً، وبخاصة بلدان المحيط

اجتماع فيجي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ وإعلان ماداغ الذي أيده وزراء الصحة في منطقة المحيط الهادئ في اجتماع بابوا غينيا الجديدة في عام ٢٠٠٩؛ والإعلان الإقليمي الصادر عن البرلمانين في منطقة المحيط الهادئ منذ ٢٠٠٣ بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة القضايا التي تواجه الشباب؛ وبرنامج عمل المحيط الهادئ المنقح لعام ٢٠٠٤؛ وخطة المحيط الهادئ؛ وغير ذلك من الإعلانات والالتزامات المتعلقة بالسكان والمساواة بين الجنسين.

ونقر بأن حالات الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها تشكل أكبر إجحاف صحي. وهذا مؤشر على الإجحاف الاجتماعي، وقد يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان. وبينما اتخذت الدول الأعضاء في منتدى المحيط الهادئ استراتيجيات لتسريع العمل في دراسة حالات الوفيات والأمراض النفاسية، لا تزال بعض البلدان في منطقة المحيط الهادئ تشهد وفيات جراء عدم مقدرة النساء على الوصول إلى الخدمات اللازمة، وهي وفيات غير مقبولة ويمكن تفاديها، بما في ذلك تخطيط الأسرة في حينه. ويقتضي الأمر القيام بعمل خاص في بعض البلدان لكفالة حصول جميع الأمهات على رعاية التوليد في الحالات الطارئة في مرحلة ما قبل الولادة وبعدها، وتوفير خدمات تخطيط الأسرة بصورة طوعية، بغض النظر عن مركز الفرد الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والديمقراطي أو مكان الإقامة.

وبالنظر إلى المعدلات المرتفعة في حالات الحمل غير المقصود بين المراهقات، والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية في منطقة المحيط الهادئ على الرغم من العمل الذي قامت به الدول الأعضاء وشركاؤنا حتى اليوم، هناك حاجة ملحة جداً لدعم الاستفادة الشاملة من المعلومات والخدمات

التنمية. وفيما يخص قضايا التنمية وآثارها، لم تعد المسائل المتعلقة بالسكان مجرد معطيات إحصائية نستخلص منها جملة من الافتراضات المجردة، وإنما أصبحت عنصرا محوريا في حياة الرجال والنساء في جميع بقاع العالم وفي المشاكل التي يواجهونها.

إن المنظور الجديد الذي أتى به المؤتمر لعلاقة الإنسان ببيئته جعل من الإيكولوجيا كلمة متداولة داخل الأسر في جميع أنحاء العالم. وذلك وجه الاهتمام إلى معاناة ما يُعرف بالأقليات والجماعات الضعيفة والمقهورة داخل البلدان، الأمر الذي عزز سياسات تحقيق العدل في جميع أنحاء العالم. وبرزت الحاجة إلى اتباع نهج جنساني كجزء أساسي من تحليل المشاكل التي يعاني منها كوكبنا وإيجاد الحلول لها. إن مفهوم التنوع لم يُخترع في المؤتمر بل أُعيد تأكيد صلاحيته فحسب كعنصر ثقافي لا غنى عنه في العلاقة بين بني البشر وبين الدول وبين القارات. وسُلط ضوء جديد على مسألة الهجرة الدولية باعتبارها ظاهرة ناجمة عن العولمة مع التأكيد الحاسم على مسألة التنمية. أخيرا، إن التعامل العالمي الواعي مع تلك المواضيع، ومواضيع أخرى هامة، ترك آثارا ما زلنا نلمسها اليوم. ولذلك أصبحت التوصيات الصادرة عن المؤتمر والاتفاقات الناجمة عنه جزءا من السياسات العامة الرئيسية في العديد من الدول.

وللأسف أن ١٥ عاما انقضت منذ ذلك الحدث ولا تزال نتائج برنامج العمل بطيئة في الإفصاح عن نفسها. وقد تجاوزها الوعي المتنامي بهذه المسائل في أوساط الأجيال الجديدة في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، تأتي هذه الذكرى لتذكرنا بالحاح بأن ثمة حاجة لمواصلة الجهود لبلوغ الأهداف التي تنتظر التحقيق. وهي أيضا صحيحة إيقاظا للبلدان والحكومات ووكالات التعاون الدولي والبلدان المانحة حتى تواصل جهودها فيما وراء الـ ٢٠ عاما التي تم تحديدها

المهادئ الجزرية. إن أنشطة التنمية المستدامة والتدابير الموجهة بشكل مباشر نحو التكيف مع تغير المناخ تكتسب أهمية حيوية في تأمين سبل كسب الرزق. وينبغي إذن إدماج تغير المناخ في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لأكثر البلدان عرضة لتلك الآثار. كما نطالب بتدابير دولية عاجلة ومطردة لتقديم الدعم لجزر المحيط الهادئ المنخفضة للتعامل مع مسائل تغير المناخ، بما في ذلك نزوح السكان والآثار المترتبة على الرفاه الإنساني والتنمية البشرية على أساس أن تلك التدابير تقع في نطاق المسؤولية الدولية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة فاندا بغناتو، السيدة الأولى ووزيرة الاندماج الاجتماعي في السلفادور.

السيدة بغناتو (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): إنني جد ممتنة للفرصة التي أتيحت لي للمشاركة في هذا الاجتماع الخاص الذي تحتفل فيه منظمنا العالمية المتعددة الأطراف بالذكرى الخامسة عشرة لعقد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وثيقته الختامية الأساسية، برنامج العمل الذي صدر في تلك المناسبة (انظر A/CONF.171/13/Rev.1).

ذلك الحدث كان هاما في تاريخ الأمم المتحدة إذ أنه وضع رؤية أوسع وألقى نظرة متعمقة على المشاكل المتعلقة بالسكان والتنمية. ويمثل ذلك المؤتمر، بالنقاشات التي دارت فيه والإرث الذي خلفه، نقطة تحول في هذا المضمار دون أدنى شك. والواقع أنه، منذ ذلك الوقت، وكما أشير إلى ذلك في الفصل الأول من برنامج عمل ١٩٩٤، تنامت درجة الوعي بالعلاقة الحميمة بين السكان والفقر والإنتاج وأنماط الاستهلاك والبيئة بحيث يتعذر فصل أي عنصر منها عن العناصر الأخرى.

النظرة إلى التنمية لم تعد نظرة اقتصادية بحتة؛ فقد أصبحت الاعتبارات الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من مفهوم

تسعى إلى العيش في تضامن بعضها مع بعض وفي ظروف معيشية تليق بالبشر.

إن ثقتنا في عمل المنظمة ثقة عظيمة. لذلك نؤمن بأن إسهام الأمم المتحدة وإشرافها، عن طريق هيئاتها المختلفة المعنية بتنفيذ السياسات العامة، يجب أن يكون أكبر حجماً وأكثر استباقاً مما هو عليه الآن. وفي ذهني بشكل خاص مصدر الأزمة المالية العالمية التي أطلق لها العنان منذ بضعة أشهر وتداعياتها التي أثرت فوق كل شيء على الاقتصادات الأصغر والأضعف.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالسكان، أود أن أشدد على أنه ما زال علينا بذل جهود جبارة لحماية حقوق الإنسان لفئة متنامية من المجتمع العالمي هي فئة كبار السن. إن فئة كبار السن من السكان تتزايد في جميع بلدان العالم وهي فئة بالغة الضعف تتطلب رعاية خاصة أسوة بقطاعات ومجموعات أخرى من السكان سبق أن اعترُف لها بهذا الحق.

لقد اتخذنا تدابير أولية هامة في الأمريكتين في إطار ما يسمى بمبادرة الصكوك القانونية غير الملزمة، وبخاصة اعتماد الإعلان البرازيلي بشأن حقوق كبار السن الذي يعتبر دليلاً إرشادياً للخطوات التي يجب علينا اتخاذها. وقد أعقبت اعتماده ثلاثة اجتماعات كان آخرها الأسبوع المنصرم في سانتياغو بشيلي. وعلاوة على ذلك، شرعنا على الصعيد الدولي في اعتماد إعلان مدريد السياسي وخطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة.

إنني أدرك أن أغلبية الدول الأعضاء هنا تشاطرنى هذا الشاغل. ولذا أود أن أغتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن السلفادور، لكي أدعو إلى اتخاذ الخطوات اللازمة في الأمم المتحدة لتعزيز حماية حقوق الأشخاص المسنين والنهوض بتمتعهم الكامل بتلك الحقوق.

في الأصل كفترة أساس، وتكفل التقييد الفعلي بذلك الأجل الزمني.

ويفترض ذلك أن نقوم جميعاً - أصحاب المصلحة الوطنيون والدوليون، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأخرى والمجتمع الأكاديمي والمثقفون - بتوحيد جهودنا بحيث يقود هذا الوعي المتنامي إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى صياغة واعتماد قوانين حقوق الإنسان والاحترام الكامل لتلك القوانين في إطارها التعريفي الأشمل.

إنني أنتهي إلى بلد صغير في منطقة تعاني من التفاوت والفقر والإقصاء وشح الموارد، ويعصف بها الأمن والجريمة نتيجة لقوى الاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة التي تزعزع الاستقرار. إننا أبعد ما نكون عن تحقيق الحد الأدنى من الكرامة في الحياة اليومية على الرغم من أن جهودنا الحالية تهدف بقوة إلى توفير الضمانات الأساسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان للجميع ولا سيما في مجالات الغذاء والصحة والتعليم والإسكان - وبعبارة أخرى، تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تتطابق إلى حد كبير مع برنامج العمل. وإننا نبذل جهوداً جادة لتحديد معايير للسلوك الاجتماعي مبنية على احترام التنوع وتعزيز التسامح في كل المجالات. ويعتبر مشروع "مدينة المرأة" الذي أنشأته حكومة بلدي لتمكين المرأة وتعزيز حقوقها نموذجاً لتلك الجهود.

قد يقول قائل أن تلك المشكلة تخص بلدي ومنطقتي الإقليمية وأننا نحن المطالبين بإيجاد الحلول للمشاكل التي أشرت إليها في هذا المحفل. ذلك الرأي، وإن كان فيه بعض الصواب، يمثل خطأ فادحاً. فمشاكل منطقة ما وشعوبها هي في واقع الأمر مشاكل المجتمع الدولي بأسره. وإن التفاوتات بين البلدان وداخل كل بلد تظل بلا حل، وتتحول إلى جرح مفتوح تحس بالآلامه الغالبية العظمى من سكان العالم التي

بما أن دراسة الأوضاع السكانية والإمائية وتحليل الاتجاهات الديمغرافية يشكّلان أساساً لوضع خطة استراتيجية دولية للخروج من الأزمة الاقتصادية وتبعاتها وتدارك ارتداداتها ومخاطرها، بالإضافة إلى معالجة القضايا الصحية والبيئية والاجتماعية في مجتمعات العالم المختلفة، فإن ذلك يحتم علينا بذل الجهود وتفعيل التعاون الدولي فيما بين مختلف قطاعاته لتهيئة بيئة ومناخ دوليين يسهمان في التقدم وفي تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج عمله وفي مواجهة التحديات والمعوقات التي من شأنها عرقلة التقدم نحو تلك الأهداف، وفي النظر في القضايا السكانية ومساائل التنمية التي أصبحت أكثر إلحاحاً في الآونة الأخيرة، لا سيما في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية. ومن الأهمية بمكان العمل على إبراز الأولويات، وإعادة قراءة الأهداف بما يتلاءم مع احتياجات المجتمعات على الصعيدين الدولي والإقليمي بغية تحقيق التنمية البشرية ومواجهة الأزمات التي عصفت مؤخراً بالمجتمع الدولي.

لقد بذل المجتمع الدولي وما زال يبذل كل جهد ممكن للحد من الحروب والتراعات لما لها من دور سلبي ومعرقل لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. إلا أن تحدي بعض الدول لرغبة المجتمع الدولي وقراراته، واستمرارها في تهديد أمن واستقرار بعض المجتمعات واستنزاف طاقات مجتمعات أخرى سوف يؤدي إلى إضعاف إمكانية تنفيذ الأهداف السامية للمؤتمر، لا بل إلى تعطيلها، مما يؤدي إلى زيادة المشاكل الاجتماعية على اختلافها وبروز مسألة فقدان الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم، وبالتالي إلى تنامي بذور الثورة الاجتماعية بكل أبعادها مع ما يسببه ذلك من تهديد لأمن المجتمعات واستقرارها.

لقد دأب لبنان، على الرغم من كل الصعوبات التي واجهها، وآخرها ما نتج عن الحرب الإسرائيلية عليه في تموز/يوليه ٢٠٠٦، والتي ما زال يعاني من آثارها، وعلى

وأود أن أكرر التأكيد على أن برنامج عمل القاهرة ما زال محتفظاً بأهميته. والحقيقة أن برنامج عمل القاهرة يتسم الآن، بعد ١٥ عاماً من اعتماده، بأهمية أكبر من أي وقت مضى. وعلياً أن نواصل العمل على تنفيذه. وهذا يعني أن علينا أن نعمل على تحويل برنامج العمل إلى حقيقة ومكون دائم في حقوق الإنسان لتوجيه جهود منظمتنا العالمية المتعددة الأطراف.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ماريو عون، وزير الشؤون الاجتماعية في لبنان.

السيد عون (لبنان): اسمحوا لي أولاً أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على رعايتكم الشخصية لاجتماعنا اليوم. وأود كذلك أن أشكر الأمين العام على حضوره وعلى كلمته. كما يهمني أن أنوه بأهمية ملاحظات الدكتورة ثريا عبيد، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

تحل الذكرى السنوية الخامسة عشرة لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على وقع ارتدادات الأزمة الاقتصادية العالمية وازدياد تهديدها للدول، ولا سيما الدول النامية. وهي تحل في ظل أزمة أخرى أكثر خطورة، هي الأزمة الغذائية، حيث أصبح من المتوقع، وفقاً للدراسات السكانية، أن ترتفع عالمياً معدلات السكان الذين يعيشون في ظروف الفقر أو الفقر المدقع إلى أعلى مستوياتها وأن تتفاقم أزمة التفاوت الاجتماعي، وتتسع الفجوة بين الفئات الاجتماعية إثر تضائل فرص العمل على المستوى الدولي وازدياد البطالة، خاصة بعد فقدان مجموعات كبيرة من الفئات العمالية لفرص عملها. وبالإضافة إلى تلك الأزمات، يعاني العالم من مشاكل صحية وبيئية أصعب سوف تساهم دون أدنى شك في تردي الأوضاع السكانية وتقويض التنمية الاجتماعية.

التصدي لتلك القضايا السكانية والإنمائية وفقا لاحتياجات الدول والمناطق.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة غاندي توغسجرغال، وزيرة الحماية الاجتماعية والعمل في منغوليا.

السيدة توغسجرغال (منغوليا) (تكلمت بالخلخا المنغولية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة منغوليا ووفدي، أود أن أعرب عن خالص امتناني للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمين الآخرين لهذه الاجتماعات الخاصة لتركيز الاهتمام العالمي على المسائل السكانية والإنمائية.

لقد انقضت خمس عشرة سنة على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الهام في القاهرة. ونجتمع هنا اليوم للمرة الثالثة في مكاننا المعتاد لاستعراض الإنجازات والعقبات العالمية والدروس المستفادة في مجال السكان والتنمية، وكذلك لتحديد التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف ومقاصد المؤتمر في فترة السنوات الخمس القادمة.

لقد كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ حدثا فاصلا تمحضت عنه خطة عمل هامة ومفصلة تستند إلى توافق الآراء الدولي في هذا المجال. ويبدل المجتمع الدولي والحكومات الوطنية، منذ ذلك الحين، جهودا متواصلة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (انظر A/CONF.171/13/Rev.1).

ومن دواعي سرورنا رؤية أن جدول أعمال القاهرة لم يبق وعدا بل تمت ترجمته، على الصعيدين الدولي والوطني، إلى مبادرات وسياسات وقوانين وبرامج ملموسة لها أثر كبير على رفاه الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن العديد من البلدان النامية قد أحرزت تقدما رئيسيا نحو تحقيق المقاصد الواردة في برنامج عمل المؤتمر.

الرغم من كل التهديدات التي يواجهها - دأب على العمل من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، علما بأن الإمكانات المتوافرة لذلك متواضعة جدا، بل إنها ستكون شبه معدومة لولا مساعدات بعض المنظمات الدولية والدول الصديقة والقطاع الخاص. وقد حقق لبنان بذلك تقدما على مستوى أداء التنمية البشرية متفوقا على أدائه الاقتصادي. وتمثل ذلك، أولا، في تطور الأوضاع الصحية العامة وحل المشاكل الصحية الخاصة ببعض الفئات السكانية، وتحسين الأوضاع المتعلقة بالصحة الإنجابية. ثانيا، في التقدم الملموس في مجال تحقيق التعليم الأساسي للجميع وزيادة نسبة الالتحاق بالدراسة في المرحلتين الثانوية وما بعد الثانوية وسد الفجوات بين الإناث والذكور.

ثالثا، في التقدم الكبير المحرز في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من المشاركة الفعالة اقتصاديا وسياسيا وتعميق وعيها بحقوقها.

رابعا، في الحد من الفقر ومعالجة بعض أسبابه وتأمين الرعاية الاجتماعية للأسر الفقيرة والأسر التي تعاني من الفقر المدقع، في إطار برنامج وخطة عمل وضعتهما وزارة الشؤون الاجتماعية لهذه الغاية بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية والقطاع الخاص.

وإدراكا لأهمية الأهداف التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولعظمة شأن تلك الأهداف في حل الكثير من المشاكل السكانية والإنمائية، ومع مراعاة مسألة ترتيب الأهداف وتحديد الأولويات بينها في ضوء حالة الطوارئ الدولية الأخيرة، ندعو إلى توسيع دائرة المشاركة وتعميقها بين مختلف الأطراف الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالقضايا السكانية والإنمائية لتحقيق الأهداف المذكورة. كما ندعو إلى إحداث تغيير في السياسات والقوانين الوطنية، ومن ثم الإقليمية والدولية، بغية

أسرع، خلال أعوام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨. وفي ضوء التباطؤ الاقتصادي الحالي، فإن الحكومة ملتزمة بالحفاظ على التقدم المحرز ومواصلة الاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم.

ورغم هذه الإنجازات والتقدم المحرز، هناك الكثير الذي ينبغي عمله بخصوص برنامج العمل السكاني والتنمية. ونحن ملتزمون بمواصلة جهودنا للحد من الفقر ومعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة وتوفير خدمات اجتماعية أساسية أفضل للمجموعات المحرومة. وفضلا عن ذلك، لا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام للتحديات الناشئة مثل شيخوخة السكان والاتجار بالنساء والأطفال والتحضر المكثف.

وأود أن أتهنئ هذه الفرصة لأبلغكم أن أصحاب المصلحة الوطنيين، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، نظموا بنجاح منتدى وطنيا في آخر أيلول/سبتمبر الماضي، قمنا خلاله بتحليل التقدم الذي أحرزناه والعقبات التي نواجهها والدروس المستفادة في مجال السكان والتنمية، وحددنا التحديات الرئيسية التي تنتظرنا وسبل التصدي لها.

واليوم نعقد مناقشة موضوعية بشأن التحديات في مجال السكان والتنمية. إننا نعيش مع عدد من الأزمات في قطاعات مختلفة. ونشهد كيف أثرت هذه الأزمات على أرزاق ملايين الناس في جميع أرجاء العالم. ومنغوليا، بصفتها بلدا ناميا، تأثرت على نحو خطير بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية وتتصدى في الوقت الراهن لآثارها السلبية. إنها تهدد حقيقي لتنفيذ جدول أعمال مؤتمر السكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية تنفيذا كاملا.

وصحيح فعلا أنه لا يوجد بلد في العالم يمكنه أن يتغلب على الأزمة بمفرده، حتى لو استثمر جميع جهوده لتحقيق ذلك. ولهذا السبب، وفي هذا الزمن من التكافل الاقتصادي، فإن التعاون الوثيق على الصعيدين الإقليمي

ومع ذلك، ندرك جميعنا أنه ما زالت هناك ثغر في تنفيذ برنامج العمل. ونواجه أيضا مختلف التحديات الجديدة والناشئة التي تسبب التراجع في الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف والمقاصد المحددة. وتؤثر أزماتا الغذاء والوقود والأزمة المالية والاحترار العالمي والصراعات المسلحة، في بعض المناطق، تأثيرا ضارا على رفاه البشر بطريقة أو بأخرى. ولذا، يتطلع وفدي إلى تحديد الاستراتيجيات الصحيحة لمواجهة هذه التحديات والثغر من خلال ممارسة هذا الاستعراض العالمي.

إن الجهود والإجراءات الوطنية مفيدة لتنفيذ جدول أعمال مؤتمر السكان والتنمية. وقد أحرزت منغوليا تقدما كبيرا في تنفيذه. وتنعكس مبادئ المؤتمر في وثائق السياسة الرئيسية مثل السياسة الوطنية للتنمية السكانية، والخطة الرئيسية للقطاع الصحي، والبرامج الوطنية للصحة الإنجابية، والبرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين، وقانون مكافحة العنف المنزلي.

إن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمال برنامج العمل تتصل بالأهداف الإنمائية الوطنية للألفية التي أقرها برلمان منغوليا في عام ٢٠٠٥، والتي يسرّ تحقيق الأهداف الوطنية للحد من الوفيات النفاسية بحلول العام ٢٠١٥. ويسرني أن أفيدكم بأن منغوليا قد قامت في السنوات الأخيرة بالحد إلى درجة كبيرة من الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال. ونحز أيضا تقدما في توفير خدمات الصحة الإنجابية والتثقيفية للبالغين. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر صندوق الأمم المتحدة للسكان على دعمه المتواصل وتعاونته الممتاز مع حكومة منغوليا في إحراز هذا التقدم.

لقد دأبت حكومة منغوليا باستمرار على زيادة الميزانية العامة للخدمات الاجتماعية الأساسية، بما فيها الصحية والتعليمية، عندما كان اقتصاد البلاد ينمو بمعدل

المعني بالسكان والتنمية. في الواقع، قامت ١٧٩ حكومة مشاركة، أثناء تلك الاجتماعات الدولية الهامة التي عقدت عام ١٩٩٤، باعتماد برنامج عمل لمدة ٢٠ سنة يجري تقييمه كل خمس سنوات.

لقد جعلتنا الجهود المبذولة من سنة إلى أخرى منذ ذلك الحين ندرك حقيقة أن السكان والفقر والمشاكل الناتجة عن عاداتنا الإنتاجية والاستهلاكية، والأخطار التي تهدد البيئة هي مسائل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ولا يمكن معالجتها بصورة انفرادية. وبلغ المؤتمر أيضاً مستوى جديداً من التفاهم، في ما بين أولئك الذين يعملون على تعزيز التنمية الدولية، على الصلة التي لا تنفصم بين السكان والتنمية.

ويورد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (انظر A/CONF.171/13/Rev.1) الأهداف المحددة التي يتعين تنفيذها من قبل جميع البلدان. ومن أهم هذه الأهداف إدماج المسائل المتعلقة بالسكان في الاستراتيجيات، والتخطيط، وعملية صنع القرار، وتخصيص الموارد الإنمائية على جميع المستويات وفي جميع المناطق. ويتمثل الهدف هنا في تلبية الاحتياجات والنهوض بنوعية الحياة في الحاضر وللأجيال المقبلة.

واليوم يمكننا أن نؤكد مجدداً أن الخمسة عشر عاماً من تنفيذ البرنامج قد أتاحت إحداث تغييرات سكانية واجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية ملحوظة في معظم البلدان التي التزمت بها. وطراً تقدم ظاهر في مجالات الحصول على الرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية، وانخفاض معدلات المواليد والوفيات، ورفع مستويات التعليم والدخول، وتحسين النظم التعليمية ومركز المرأة من الوجهتين القانونية والاجتماعية الاقتصادية.

وفي بلدي، بنن، شرعنا في مبادرات جريئة بعد مؤتمر القاهرة لتنفيذ برنامج العمل، كما يتضح من اعتماد الإعلان

ودون الإقليمي وفي ما بين البلدان المجاورة مسألة حاسمة للتعافي من الأزمة في أقصر فترة ممكنة.

وبالانتقال من أزمة إلى أزمة تعلمنا أنه من الضروري أن نقوم بتطوير وتعزيز نظم مستدامة يمكن الاعتماد عليها وذلك لضمان تأمين الدخل وحصول الجميع على الخدمات الصحية والتعليم، ليس في أوقات الأزمات فحسب، بل أيضاً خلال الفترات الخالية من الأزمات. وينبغي، بصورة خاصة، تحسين شبكات الأمان في مجالات الصحة والبطالة والشيخوخة. وينبغي للأمم المتحدة وصناديقها ومنظماتها تعزيز مساعدتها التقنية للبلدان النامية في هذه المجالات.

ولا بد من مواجهة التحديات المعقدة في مجالات السكان والتنمية، القائمة منها والناشئة على السواء، بنهج جديدة وابتكارية على الصعيدين الدولي والوطني. فعلى سبيل المثال، تثير الهجرة الدولية قلقاً خاصاً بالنسبة إلى دول الأصل ودول المقصد على حد سواء. ولقد زادت الوضع تعقيداً القدرات غير المتساوية - أو، في معظم الحالات، انعدام أية قدرة - على وضع سياسة وتنفيذ إدارة ملائمة لهذه المسألة. ولذلك، أود أن أرى الأمم المتحدة تقوم بدور أكبر في هذا المجال.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً، بالنيابة عن حكومة منغوليا، على التزامنا باستعمال جهودنا لتحقيق أهداف مؤتمر السكان والتنمية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان -

ماري إيهوزو، وزير خارجية بنن.

السيد إيهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): نجتمع اليوم

في نيويورك، بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، للاحتفال بحدث رئيسي بالنسبة إلى جميع الدول الأعضاء في منظمتنا، وهو بالتحديد، الذكرى الخامسة عشرة لمؤتمر القاهرة الدولي

وتشمل هذه التحديات، في جملة أمور، تحسين إمكانيات الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، وتعزيز القدرات، ورعاية أطفال الشوارع، وإدماج الشواغل البيئية في جميع قطاعات الحياة الوطنية. وما زالت هذه التحديات تشكل عبئا ثقيلا على المتطلبات الاجتماعية، ولا سيما في مجالات التغذية والتعليم والصحة والعمل والإسكان وإدارة المدن وتوفير عناصر الإنتاج. وتتزايد هذه التحديات وتهدد، نظرا لتدهور السياق الدولي الراهن، بمحو ما تحقق من مكاسب.

وندرک مدى التعقيد الذي لحقته الأزمة المالية الحالية بأزمات الطاقة والغذاء والبيئة، وتأثيرها الخطير على حالة عدد من البلدان النامية بوجه عام وأقل البلدان نمواً، التي منها بنن، بوجه خاص. ويتزايد الفقر في قارة أفريقيا بدرجة أسرع من تزايدها في غيرها من الأماكن، وأود أن أناشد البلدان المتقدمة نمواً أن تزيد دعمها للبلدان النامية التي تعاني ضيق الحال.

وتؤيد بنن أيضاً التوصيات والتدابير الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدماً من أجل الوفاء بها" (A/64/208). وهي تشدد على تعزيز قدرة القارة على معالجة آثار الأزمات والمحافظة على المكاسب التي يتم تحقيقها. لذلك ينبغي أن نتمكن من تقديم نتائج مقبولة للتنفيذ الشامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد خمس سنوات. وغني عن القول أن التقدم الذي سنحرزه في هذا الصدد سوف يساعدنا في التحرك صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وصحيح أن تنبؤات المحللين الذين يوثق بهم تعترف بأن تلك الأهداف يمكن أن تتأثر بفعل المشاكل الحالية.

بشأن السياسة السكانية في أيار/مايو ١٩٩٦، الذي زودنا بإطار مرجعي وطني في هذا المجال. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اعتمدت حكومة بوني يابي، رئيس جمهورية بنن، العديد من التدابير واتخذت خطوات هامة في المجالات المرتبطة بهذا الالتزام. واسمحوا لي بأن أذكر عددا قليلا منها هنا.

لقد أجريت دراسات استقصائية اجتماعية سكانية، كان أحدثها دراسة استقصائية مؤلفة من وحدات على الأوضاع المعيشية للأسر. وأعدنا السياسات وخطط العمل لإدماج القضايا السكانية. وقمنا بتعزيز القدرات والتحليل في مجال المساواة بين الجنسين، وتحسين الوضع القانوني والقوانين التي تنظم وضع المرأة، واستحدثنا التمويل المصغر كأداة اقتصادية فعالة لتمكين المرأة. وفي المجالات القانونية والاقتصادية والتشريعية والاستراتيجية والمؤسسية نطبق الأنظمة الرامية إلى تعزيز رفاه الأسرة، الوحدة الأساسية للمجتمع، وإلى النهوض بتكافؤ الفرص داخل الأسرة. وتم اعتماد مدونة جديدة للأسرة. ونقوم بتعزيز العمل في مجالات إيجاد فرص العمل والصحة الإنجابية وحقوق الطفل في الصحة، وفي التعليم المدرسي ومحو الأمية للذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، وذلك بدعم من الشركاء في التنمية. ونعمل على تكثيف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما نتج عنه انخفاض كبير في تفشي هذا المرض.

ونعرب عن تقديرنا لـصندوق الأمم المتحدة للسكان للدعم الفعال والمتوازن الذي قدمه لبنن في التعامل مع المسائل التي تقع ضمن نطاق اختصاصه، وحققنا فيها نتائج مشجعة، ولو أنها ما زالت غير كافية. ونرجو أن نتمكن من مواصلة الاستفادة من التعاون الدولي الدينامي مع جميع شركائنا في التنمية من أجل التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها في جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وقد ارتبط التنفيذ بالنسبة لإندونيسيا بالسياسات والبرامج السكانية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية طويلة الأجل (٢٠٠٥-٢٠٢٥) وخطة التنمية المتوسطة الأجل (٢٠١٠-٢٠١٤). وكجزء من قانوننا المتعلق بالسكان والتنمية، ما فتئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنارة لعملا في ذلك الصدد. والهدف العام لسياسة إندونيسيا السكانية هو تحسين نوعية السكان، وإدارة تعداد السكان ونموهم، وتوجيه تنقل السكان، وتحسين أنظمة المعلومات للسكان.

وبعد خمسة عشر عاما على انعقاد مؤتمر القاهرة، بوسعنا القول للجمعية إن إندونيسيا أحرزت تقدما كبيرا. وحتى الآن، إن إحدى النتائج الرئيسية لجهودنا في مجال التنفيذ تتمثل بانخفاض حاد في عدد الناس الذين عليهم أن يعيشوا على أقل من دولار في اليوم. وهكذا حققت إندونيسيا أحد الاهداف الإنمائية للألفية. والتحدى الماثل أمام البلد الآن يكمن في خفض عدد الذين يكافحون للعيش على دولارين في اليوم. والهدف هو إعدادهم بطريقة لا تتيح لهم الانزلاق بسهولة إلى تحت خط الفقر الوطني في حال حدوث أزمة اقتصادية أخرى.

إن جزءا من استراتيجيتنا الوطنية للحد من الفقر هو تحسين معدلات المسجلين في المدارس - لا سيما معدلات النساء والفتيات - بغية أن يصبحوا جزءا من قوة عاملة مثقفة قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل. وبسبب تلك الاستراتيجية، زادت معدلات المسجلين في المدارس زيادة كبيرة. وحسب مؤشرات مختارة، من قبيل مؤشر التنمية البشرية المتعلقة بالجنسين وتدريب تمكين الجنسين، تحني النساء مكاسب جمّة من هذه الاستراتيجية. ونحن نعالج أيضا القوالب المهنية التي تحد من أفق النساء على المستويات الاجتماعية - الاقتصادية الدنيا.

ولكننا يجب أن نكذب هذه التوقعات. ولكي نفعل ذلك، يلزم أن تتحلى بمزيد من التضامن والتصميم والثبات في الخطوات التي نتخذها لتحقيق أهدافنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سوغيري ساياريف، وزير مجلس التنسيق الوطني لتنظيم الأسرة في إندونيسيا.

السيد ساياريف (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب لكم يا سيدي الرئيس عن تقدير وفدي الصادق لعقدكم هذه الجلسة الهامة للاحتفال بذكرى توافق آراء القاهرة في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بعد ١٥ عاما من تنفيذه. ونرحب أيضا ببيانكم الذي أكد بحق ما للمسألة قيد النظر من أهمية استراتيجية. وتظهر أهمية هذه الجلسة أيضا في حضور الأمين العام. ونشكره على حضوره ونعرب عن تقديرنا لانضمامه إلينا في هذا الاستعراض. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لما أبدته من ملاحظات وللدعم الذي تقدمه هذه الوكالة برمتها دون كلل لقضية السكان والتنمية. ولسنا هنا لمجرد استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (انظر A/CONF.171/13/Rev.1)، وإنما أيضا لرسم المسار للتنفيذ في المستقبل على مدى السنوات الخمس القادمة.

وتعلق إندونيسيا أهمية كبيرة، باعتبارها رابع أكثر دول العالم في عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها ٢٣١,٤ مليون نسمة، على القضايا المتعلقة بالسكان والتنمية. ولقد قطعنا أشواطاً بعيدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق الإطار الإنمائي للأهداف الإنمائية للألفية. وترد تفاصيل تقريرنا الكامل في وثيقة التقرير القطري الإندونيسي المعروضة على الجمعية.

من الهدف الذي تتضمنه خططنا الإنمائية للأجل المتوسط، على الرغم من أننا قد لا نحقق الهدف الإنمائي للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وكجزء من ذلك الزخم، تلتزم إندونيسيا بتعزيز الصحة الإنجابية وحقوق الإنجاب. وبوسع النساء أن يستفدن من تعليم صحة الإنجاب وخدمات الإنجاب الشاملة. وفي مجال صحة الإنجاب للمراهقين والمراهقات، أدرجنا مسائل ذات صلة في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية منذ عام ٢٠٠٠. والتركيز الرئيسي لبرنامج المراهقين والمراهقات ينصب على تزويد المراهقات والمراهقين بمعلومات عن صحة الإنجاب وبالمشورة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وعن السلوك الجنسي المسؤول ومنع الحمل غير المرغوب فيه، وعن تحاشي إساءة استعمال المخدرات، وامتلاك مهارات حياتية.

ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الصحة الإنجابية يعوقها انتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الفيروس/الإيدز) في إندونيسيا. وتشهد إندونيسيا تزايداً مفرغاً في معدل الإصابة، وبالتالي نعمل على استكشاف مختلف السبل والوسائل لمكافحة الفيروس/الإيدز بطريقة شاملة. والمزيد من العقاقير المنقذة للحياة أخذت تصل إلى الناس المصابين بالمرض. واتخذنا تدابير لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، واتخذنا خطوات لكفالة توفر خدمات الوقاية من الفيروس وعلاجه في جميع مراكز الرعاية الصحية.

ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير، ولهذا رحبت إندونيسيا بالدعم الدولي لتحقيق أهدافها المتعلقة بالسكان. وهكذا، فإن مبادرتنا بإيجاد شراكات في مجال السكان والتنمية: المبادرة بين الجنوب والجنوب، مفيدة جداً من حيث بناء القدرة والحصول على الأموال والخبرة التقنية التي يوفرها مجتمع المانحين الدولي.

إضافة إلى ذلك، يجري العمل لإزالة عقبات أخرى تعيق النهوض بالمرأة. وتتخذ إجراءات لحماية حقوق النساء العاملات، ولا سيما اللواتي يعملن في الخارج؛ ولتضييق الفجوة القائمة بين الجنسين في التعليم، وخاصة التعليم المتوسط والثانوي؛ ولخفض المعدل المرتفع للوفيات النفاسية؛ ولإنهاء العنف في الداخل؛ ومنع الاتجار بالنساء والفتيات.

إن ما من شيء يظهر الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراء حاسم لمساعدة النساء أفضل من مسألة الأمومة الآمنة في إندونيسيا. فهناك قرابة ٨٠٠ ٩ امرأة يمتن كل عام نتيجة مضاعفات الحمل والولادة. ولمعالجة ذلك، بدأ العمل بتنفيذ برنامج لصحة الأمهات يركز على تحسين الحصول المجدي من حيث التكلفة على الخدمات المتعلقة بصحة الأمهات وتوفرها بجودة عالية. وعززنا كذلك التعاون بين القطاعات والبرامج، وعملنا على تمكين الأسر والمجتمعات المحلية. وحسباً لتسيق الخطط والأنشطة، بما في ذلك الدعوة، لكفالة حمل أكثر سلامة ولبقاء الأطفال. إلى هذا، نعمل بشكل أمثل على تخصيص الأموال وتعزيز إدارة البرامج عن طريق المراقبة والرصد والتقييم.

وعلى جبهة نسائية هامة أخرى - تنظيم الأسرة - نحن نحرز تقدماً أيضاً. وإننا حالياً منخرطون في تنشيط برنامجنا لتنظيم الأسرة، حتى ولو تأثر بتغيرات اجتماعية وسياسية غير مؤاتية على الصعيد العالمي. وبوسع المزيد من النساء والأزواج أن يختاروا الآن عدد أطفالهم والفترات الفاصلة بينهم عن طريق تنظيم الأسرة. وتبدأ إندونيسيا أيضاً بوقف النمو السكاني السريع وإبقاء معدل الخصوبة لديها قريباً من مستوى التعويض. ويبلغ معدل الخصوبة حالياً ٢,٣٤. إضافة إلى ذلك، وفيات الأطفال آخذة في التراجع في معظم الأقاليم، إذ انخفضت إلى ٣٤ وفاة من بين كل ١ ٠٠٠ ولادة. ومعدل وفيات الأمهات في عام ٢٠٠٧ كان ٢٢٨ وفاة من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة، وهذا قريب

من قضايا السكان والتنمية وحقوق الإنسان في مخطط للعمل لمدة ٢٠ سنة، أصبح معروفا باسم "توافق آراء القاهرة".

وقد تناول برنامج العمل (انظر A/CONF.171/13/Rev.1) العلاقات المتداخلة والمعقدة فيما بين السكان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وكذلك توزيع السكان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتحضر والهجرة وجمع البيانات والتحليلات. ولأول مرة يتم تناول مسألتين السكان والتنمية بأسلوب شامل ويوضع الإنسان في جوهر عملية التنمية. وبُذل جهد كبير لتوضيح مفهوم الحقوق الإنجابية، وشدد البرنامج على محورية الصحة الإنجابية. كما أقر الدور المحوري للنساء والشباب في عملية التنمية.

وفي بلدي، أدى هذا إلى تحول في النهج الذي تتبعه الحكومة تجاه تحقيق استقرار السكان من نهج يركز على الأهداف إلى نهج يقوم على أساس اختيارات طوعية مفيدة. وقدم توافق آراء القاهرة الكثير من العمل الأساسي اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والتي أصبحت الآن المؤشرات المرجعية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأود أن أشيد اليوم بامرأتين رائدتين في منظومة الأمم المتحدة، وهما أيضا صديقتان وزميلتان مقربتان لي، السيدة نفيس صادق من باكستان، الأمينة العامة لمؤتمر القاهرة والرائدة ذات الخدمة الطويلة والفعالة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيدة ثريا عبید من المملكة العربية السعودية، الخليفة الدينامية والمتفانية للسيدة صادق. ويظل عملهما في تعزيز حقوق المرأة أمرا لا غنى عنه لمستقبل كوكبنا. والهند يسرها أن تحييها وتشعر بالفخر بتقديم الدعم لجهودهما.

يقدم لنا حدث اليوم فرصة قيّمة لكي نستعرض بصورة شاملة التقدم المحرز حتى الآن ولكي نحلل التحديات التي نتظرنا في المستقبل. ويؤكد الأمين العام ورئيس الجمعية

ونتيجة للتحديات المرافقة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية طوال الأعوام الـ ١٥ الماضية، تعلمت إندونيسيا العديد من الدروس القيّمة. أولا، مهما كانت التحديات، يجب ألا تضعف على أي صعيد جهود التنفيذ وألا يضعف الالتزام. ثانيا، لا يمكن تنفيذ برنامج العمل إلا إذا تم حشد الموارد البشرية والمالية الكافية لذلك الغرض. ثالثا، يجب تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية عن طريق شراكات متنوعة. وإذ تتبع إندونيسيا هذه المبادئ الثلاثة، فهي تتوقع إحراز تقدم أوسع وأعمق في تحقيق أهداف برنامج العمل.

أخيرا، وكسبيل لتسريع التقدم في المستقبل، المهم أن تركز هذه الاجتماعات الاستثنائية للجمعية العامة على بناء توافق في الآراء في ما بين الدول الأعضاء على تمويل برنامج العمل وتوفير الخبرة الإضافية لمساعدة البلدان النامية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد شاشي تارور، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد تارور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بما أنني أتكلم للمرة الأولى في الجمعية العامة بصفتي ممثل الهند، أرجو أن تسمحوا لي، سيدي، بتهنئتك على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. ونتطلع إلى العمل تحت قيادتكم.

يشرفني أن أشارك اليوم في المناقشة المفتوحة المكرسة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي شكّل مبادرة دولية رئيسية لمسألة تحتل أهمية كبيرة لدى الهند.

كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤، مؤتمرا تاريخيا. فقد نجح، بتجاوزه الانقسامات العميقة فيما بين الدول الأعضاء، في التوصل إلى توافق عالمي في الآراء لم يسبق له مثيل، وأدمج طائفة متنوعة

تدخلاً لتحقيق الأمومة السالمة من خلال النهوض بالخدمات المؤسسية مع التركيز بوجه خاص على المرأة الحامل الفقيرة. وحتى الآن، استفاد من هذا البرنامج ما يزيد على ١٠ ملايين امرأة، وقد ظهر بوصفه تدخلاً رئيسياً ناجحاً في التقليل من الوفيات النفاسية ووفيات الرضع. وكما ذكرنا السيدة عبيد، لا يجوز السماح بأن تموت امرأة وهي تمنح الحياة.

ومن الناحية الإحصائية، يبلغ معدل وفيات الرضع في الهند ٥٥ لكل ألف ولادة حية. وانخفضت نسبة الوفيات النفاسية من ٣٠١ في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ إلى ٢٥٤ في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وتتطلب هذه المحاولات أن نوليها كبير اهتمامنا، وإن حكومتنا تنظر حالياً في هذه المشكلة. وفيما يتعلق بحالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فإنها لا تزال أقل من ١ في المائة، وتبدي علامات تدل على وصولها إلى مرحلة من الاستقرار.

ويُعد برنامج تنظيم الأسرة في الهند أحد أقدم هذه البرامج في العالم. ويقوم على أساس الاختيار والموافقة الطوعيين والواعين للمواطنين في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الإنجابية. ويهدف البرنامج إلى تحقيق الاستقرار السكاني بتناول الاحتياجات غير الملباة عن طريق التخطيط اللامركزي وتنفيذ البرامج. وفي مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية، أُدمج برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الرعاية الصحية الإنجابية.

وتدرك الخطة الحادية عشرة للهند أن نماء الطفل هو محور الخطة. إن هذا الالتزام الثابت في مجال السياسة العامة بنهج متكامل لتعزيز بقاء صغار الأطفال على قيد الحياة ونموهم ونمائهم وتعليمهم المبكر، يُترجم إلى أعمال عن طريق الخدمات العالمية المتكاملة لنماء الطفل والمبادرة ذات الجودة.

العامّة في بيانها الأهمية البالغة لتحقيق الرؤية المحددة منذ ١٥ عاماً. ويبين الاستعراض أنه قد تم مزج الإنجازات العالمية على أفضل وجه. وتوجد أوجه نقص على الصعيد الدولي وفي بلدان عديدة، بما فيها بلدي. ومن المؤسف أنه على الصعيد العالمي لا تزال بمنأى عن تحقيق هدف التعليم الابتدائي الشامل؛ وتستمر معدلات وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية في الارتفاع؛ كما يتعذر الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية الشاملة في كثير من أرجاء العالم.

وبالرغم من ذلك، أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يزال بالإمكان تحقيق هذه الأهداف. ومن الضروري توفر الإرادة السياسية الحازمة والجهود العالمية المتضافرة لبلوغ هذه الأهداف. وما زالت المعايير التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تُبرز المهمة الشاقة التي تنتظرنا جميعاً.

وتحقق الهند تقدماً ثابتاً في أعمال رؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي منحت الهند أولوية عالية جداً لقطاعي التعليم والصحة، وزادت المبلغ المخصص للقطاع الاجتماعي بـ ١٩ في المائة خلال السنة المالية الحالية.

وتشكّل البعثة الوطنية للرعاية الصحية، التي أطلقت في عام ٢٠٠٥، أحد أكبر التدخلات في قطاع الصحة من نوعها في العالم. وتسعى البعثة الوطنية للرعاية الصحية لتحسين الرعاية الصحية الفعالة بشكل كبير في جميع أنحاء الهند، لتغطي ما يزيد على ٦٠٠ مليون نسمة. وتهدف إلى تحسين سبل وصول سكان الريف، ولا سيما النساء والأطفال الفقراء، إلى الرعاية الصحية الأساسية المنصفة والميسورة التكلفة والخاضعة للمساءلة.

ويُعد برنامج الصحة الإنجابية وصحة الطفل أحد العناصر الرئيسية في البعثة الوطنية للرعاية الصحية، ويشمل برنامج "جناني سوراكسا يوجانا" الطموح، الذي يعتبر

وفي هذه الأوقات الصعبة، عندما يستمر العالم في مواجهة الآثار الضارة المترتبة على أزمة مالية واقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل، كانت البلدان النامية، التي لم تنشأ منها هذه الأزمة، الأشد تضرراً منها. ويهدد هذا بتقويض، بل وحتى عكس مسار، المكاسب التي حققتها حتى الآن في رحلتها الإنمائية الشاقة. ولذلك، فإننا لن نبالغ إذا شددنا على ضرورة أن يفني المانحون بتعهداتهم وأن يُبقي المجتمع الدولي على برامج الحفز الاقتصادي وغيرها من الجهود المبذولة لدفع عجلة اقتصادات البلدان النامية.

وتظل حكومة الهند تلتزم التزاماً ثابتاً بتحقيق الرؤية التي تم تحديدها في القاهرة منذ ١٥ عاماً وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولئن كنا سنبدل بالتأكيد كل ما في وسعنا محلياً وفي حدود قدراتنا مع شركائنا في الجنوب، فإن من الضروري أن يفني المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه الشراكة العالمية التي لها أهمية بالغة في توفير نوعية حياة أفضل لنا جميعاً على كوكبنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد يواكيم ستيمنه، وزير الدولة للتعاون الإنمائي الدولي في السويد.

السيد ستيمنه (السويد) (تكلم بالإنكليزية): باسم الاتحاد الأوروبي يشرفني أن أحاطب الجمعية بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتؤيد هذا البيان تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وآيسلندا وأوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

إن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة في عام ١٩٩٤ كان حدثاً تاريخياً ووضع الفرد في جوهر مسائل السكان والتنمية. لقد ساعدنا على فهم أفضل للكيفية التي ينبغي لجميع الدول والكل منا، رجالاً ونساءً،

وتشكّل الخدمات المتكاملة لنماء الطفل اليوم أكبر برنامج لنماء الطفولة المبكرة، إذ تساعد ما يزيد على ٧٨ مليوناً من الأطفال الصغار والأمهات الحوامل والمرضعات. ويشدّد على تجميع الخدمات تحت البرامج والأنظمة المختلفة، بما في ذلك الصحة والطفولة المبكرة والتعليم والمياه الصالحة للشرب، من أجل تحقيق الأثر المنشود.

كما شرعت الهند في تنفيذ برامج طموحة تتعلق بتنمية الموارد البشرية. وإن حملة "التعليم للجميع" - سارفا سيكشا أهيان - التي أطلقت في عام ٢٠٠٠، تعد تدخلاً وطنياً رئيسياً نحو تحقيق التعليم الابتدائي الشامل والسماح لنا بجني ثمار العائد الديمغرافي من السكان من الشباب. وفي هذا العام، قامت الحكومة الهندية بإنفاذ قانون الحق في التعليم. ويهدف هذا القانون إلى ضمان الحق في التعليم لكل الأطفال حتى سن ١٤ سنة. كما شرعت الحكومة هذا العام في مهمة محو الأمية بين الإناث بهدف تخفيض الأمية بين الإناث إلى النصف في السنوات الثلاث القادمة.

ويشكّل العدل بين الجنسين وتمكين المرأة المبدأين التوجيهيين في وضع السياسات الإنمائية للحكومة الهندية. وتلتزم عملية التخطيط في الهند التزاماً تاماً بتمكين المرأة من أن تصبح شريكة على قدم المساواة مع الرجل في التنمية. وتنفذ عملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في جميع القطاعات.

كما تقدمنا نحو تمكين المرأة في مجال الحكم وصنع القرار. ويقدم التعديلات الثالث والسبعون والرابع والسبعون الحكم المتعلق بتخصيص ثلث المقاعد للنساء في مؤسسات الحكم الذاتي المحلية في الهند. ونتميز الآن بوجود أكبر عدد من النساء الممثلات في الحكومة المحلية في العالم، ويتولى ما يقرب من ثلاثة ملايين منهن مناصب يتم شغلها بالانتخاب في بلدي.

التعليم، كما ورد في برنامج العمل (انظر A/CONF.171/13/Rev.1)، أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وثمة شاغل عالمي مفاده أن الأزمات قد فاقمت من أحوال شديدة بالفعل يمر بها أفقر الناس، بما في ذلك الهياكل الاجتماعية. وما من شك في أن الحالة الراهنة قد عكست مسار المكاسب التي تحققت مؤخراً. ومما يبعث على الجزع أن العديد من الأسر التي كانت تخرج من براثن الفقر تتزلق حالياً إليه مرة أخرى، على الرغم من أنها تبذل أقصى الجهود. ومن بين أشد الناس تأثراً بذلك النساء والشبان والمجموعات التي تعيش أحوالاً هشة ومهمشة ومعدمة. والفتيات أول من يُسجن من المدارس عندما تشح الموارد.

إن الهجرة الدولية جزء حيوي من الوجود المعولم اليوم. وقد مكّنت وسائل الاتصالات والمواصلات العالمية الناس من التمتع بمزيد من حرية الحركة أكثر من أي وقت مضى. وهناك روابط واضحة بين الهجرة والتنمية. فالتحويلات المالية ما هي إلا مثال واحد على فوائد الهجرة بالنسبة لبلد المنشأ للمهاجرين. ومما يجدر ذكره أن التحويلات لمالية تزيد من تنوع مصادر دخل الأسرة وتساعد في التأمين من المخاطر وتجعل الاستثمارات في التعليم والصحة ممكنة، وتوفر مصدراً لرأس المال لإقامة الأعمال التجارية الصغيرة في البلدان النامية. ومهما يكن من أمر، فإنه مع الانخفاض المالي والاقتصادي، يتعرض للخطر ذلك المصدر من الدخل بالنسبة للكثير من الفقراء في العالم.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتعزيز التآزر الإيجابي بين الهجرة والتنمية. واعتمد في عام ٢٠٠٥ هدف النهج العالمي للاتحاد الأوروبي نحو الهجرة وذلك لزيادة التماسك بين سائر مجالات رسم السياسة لتحقيق إمكانية التحرك البشري. والركائز الثلاث للنهج العالمي - تعزيز الحركة والهجرة

الاتصال مع بعضنا البعض والعمل معاً من أجل تعزيز التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. لقد تحركنا بعيداً من التركيز على عدد من الناس إلى التركيز على حقوق الإنسان، وقد أرسينا العمل الأساسي لتوافق آراء عالمي جديد بشأن السكان والتنمية.

على مر الـ ١٥ سنة الماضية أُحرز تقدم في المضي إلى الأمام ببرنامج عمل القاهرة. وأصبح حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية جزءاً من الأهداف الإنمائية للألفية. فقد انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال، وأصبح بوسع المزيد من الفتيات الالتحاق بالمدارس؛ ويحصل المزيد من النساء والأزواج على وسائل تخطيط أسرهم مع فترات حمل متباعدة وتحديد عدد الأطفال إذا ما رغبوا في ذلك؛ وقد زادت وتعززت الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إذ تبنت العديد من البلدان سياسات وقوانين وبرامج وطنية لتحسين صحة النساء وتمتعهن بحقوق الإنسان، وأيدت توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وأقرت الحكومات بأهمية البيانات السكانية وتحليلها بوصفها أساساً لاستراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زلنا نواجه العديد من التحديات. ويلمس الناس في أجزاء عديدة من العالم تداعيات الهبوط المالي والاقتصادي العالمي. وما برح الفقر يشكل أحد أهم الشواغل الخطيرة، ولا يزال أكثر من بليون نسمة يعانون من الجوع، و ٨٨٤ مليون نسمة لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة، وأكثر من ٢,٥ بليون نسمة لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية. أما آثار تغير المناخ الناشئة ابتداء من ارتفاع مستويات البحر إلى الجفاف وغير ذلك من الكوارث المتعلقة بالطقس، تؤثر في أحوالنا المعيشية، بما في ذلك حركات الهجرة. أما التعليم، فهو حجر الزاوية في التنمية المستدامة، والحصول على

بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. إن القرار ٣١١/٦٣ الذي أنشأ كياناً جنسانياً جديداً يمثل خطوة هامة نحو تحقيق التزامات الأمم المتحدة تجاه المرأة في العالم.

إن العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي، عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم والأمن. وفي ذلك الصدد، نحض على بذل كل جهد لتكثيف تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) لكفالة الامتثال للقانون الدولي وفعالية عملية حل المنازعات والأمن البشري وبناء السلام والكفاح ضد إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب.

اتخذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خطوات هامة للتصدي لهذا العنف، بما في ذلك خطط العمل لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ورحب بالقرار المتخذ حديثاً، القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩) والخطوات الهامة التي ستتخذ بموجب القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن الذي يضع أيضاً جدول أعمال السنة المقبلة.

إن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين (انظر A/CONF.171/13/Rev.1) يمهدان معاً الطريق أمام نهج تقديمي وتطلعي نحو المساواة بين الجنسين والاعتراف بأهمية تمكين المرأة، إذ أن حقوق المرأة تدخل في إطار حقوق الإنسان. فيجب أن يشارك الرجال والفتيان مشاركة كاملة في سياسة وبرنامج التنمية اللذين يهدفان إلى تحسين اقتسام المسؤوليات بالتساوي مع النساء والفتيات لتعزيز التغيرات في المواقف وأنماط السلوك للنهوض بحقوق الإنسان للنساء والفتيات وحماية تلك الحقوق. إن برنامج العمل يبرز أهمية تحسين الاتصال بين النساء والرجال

الشرعية والصلة بين الهجرة والتنمية ومكافحة الهجرة غير الشرعية - يجب السعي إليها بطريقة متماسكة. إن النهج العالمي والاتفاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء السياسي الذي اعتمد في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨، سوف ينفذ في شراكة حقة مع بلدان المنشأ والعبور والوجه النهائية. في السنوات الأخيرة تعمق الحوار الدولي بشأن الهجرة والتنمية. وبعد الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي انعقد في عام ٢٠٠٦، استمر الحوار الدولي في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وأول اجتماع للمنتدى الذي تقوده الدولة وعلى أساس غير رسمي وطوعي انعقد في بروكسل في عام ٢٠٠٧، وانهقد الاجتماع الثاني في مانيلا في عام ٢٠٠٨. وسيعقد الاجتماع الثالث للحوار في أثينا في الفترة من ٤ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

إن الهجرة، من بين عوامل أخرى، تمثل مساهمة هامة في التوسع الحضري، حيث ينتقل الناس بحثاً عن الفرص الاجتماعية والاقتصادية. وسوف تستمر في المستقبل زيادة نسبة الناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وتلك النقلة السكانية تشكل تحديات اجتماعية واقتصادية جديدة للبلدان النامية. والنمو الحضري السريع يرهق قدرة الحكومات المحلية والوطنية على توفير الخدمات الأساسية، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم والمياه والكهرباء والمجاري. وتصبح السياسات الإنمائية أكثر فعالية عندما تتضمن البلدان ديناميكية سكانية في تخطيطها مثل المناطق الحضرية وعملية صنع القرار لديها.

إن النساء في جميع أرجاء العالم يطالبن بالتغيير ويصررن على توفير الفرص لتحسين أحوالهن ورفاه أسرهن. بيد أن المشاركة السياسية للمرأة والوصول إلى عمليات صنع القرار لا تزال مقيدة وما فتئت المرأة تتعرض للتمييز من الناحية القانونية والعملية في أجزاء عديدة من العالم. فالتقدم في ذلك المجال يسير ببطء شديد. ويرحب الاتحاد الأوروبي

الحصول على أعلى مستويات الصحة، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية، يمثل أحد منطلقات العمل. لذا، فإن إدماج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في استراتيجيات التنمية الوطنية، وبخاصة في السياسات والاستراتيجيات والبرامج والميزانيات الوطنية المعنية بقطاع الصحة، شرط لازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

تكمن الأهمية الخاصة لهذا النهج في حقيقة أن أكثر من نصف مليون امرأة يمتن سنويا من أسباب ذات صلة بالحمل والوضع، وأنه لم يُحرز طوال الـ ١٥ عاما الماضية تقدم يستحق الذكر. وتقع معظم الوفيات النفاسية في أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا. إن احتمال أن تتعرض المرأة للوفاة النفاسية خلال فترة حياتها هو بنسبة ١ من كل ٢٢، بينما تبلغ النسبة في البلدان المتقدمة النمو ١ من كل ٦٠٠٠. ووفقا لمصادر الأمم المتحدة، فإن ١٣ بالمائة من الوفيات النفاسية على الصعيد العالمي تحدث بسبب حالات الإجهاض غير المأمون. وفي أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء، تبلغ النسبة من ٣٠ إلى ٤٠ بالمائة. كل ذلك يعني أننا أبعد ما نكون عن بلوغ الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية وغاياته.

إن أسباب الوفيات النفاسية معروفة، كما أن بالإمكان تفاديها في الأغلبية العظمى من الحالات. وبالنظر إلى أن ما يزيد عن ٩٩ في المائة من الوفيات النفاسية يحدث في البلدان النامية، هناك حاجة عاجلة للتصدي لأكثر مظاهر التفاوت في مجال الصحة في هذا العصر. غير أننا لن نتمكن من التصدي لمشكلة الوفيات النفاسية إلا إذا اتبعنا نهجا متعدد القطاعات لحماية حقوق المرأة والطفل واتخذنا تدابير عاجلة لتعزيز النظم الصحية الوطنية.

إن العلاقة الوثيقة بين الصحة والرفاه الاجتماعي والاقتصادي علاقة تعززها الحقائق، فالمرض واعتلال الصحة

بشأن قضايا السلوك الجنسي والصحة الإنجابية وفهم مسؤوليتهم المشتركة.

وهناك أمر هام يجدر ذكره باستمرار. بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لاعتماد خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، يؤكد مجدداً الاتحاد الأوروبي تأييده القوي للتنفيذ الكامل للبرنامج والالتزام به، وكذلك الإجراءات الرئيسية للتنفيذ المتفق عليها في استعراض فترة الخمس سنوات وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل (انظر A/CONF.171/13/Rev.1).

ويشدد الاتحاد الأوروبي أيضا على أن المساواة بين الجنسين لا يمكن تحقيقها إلا بضمان الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة، ويؤكد من جديد أن توسيع سبل الوصول إلى المعلومات والخدمات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ منهاج عمل بيجين وبرنامج عمل القاهرة والأهداف الإنمائية للألفية.

الآن وقد بدأ العد التنازلي نحو عام ٢٠١٥ - إذ لم يتبق أماننا سوى خمسة أعوام - فإن الاتحاد الأوروبي سيسرع الخطى نحو توفير سبل الحصول العام على الحقوق والصحة الإنجابية وكفالة أمن سلع الصحة الإنجابية. وسنواصل تعاوننا الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والحكومات والمجتمع المدني والجهات الشريكة الأخرى لتعزيز الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، ولتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين بغية بلوغ الأهداف المضمنة في المؤتمرات الدولية ذات الصلة، بما فيها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

يشيد الاتحاد الأوروبي بمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان، على الجهود الناجحة التي بُذلت من أجل اتباع نهج شمولي على النحو الوارد في برنامج العمل. ويدرك الاتحاد الأوروبي أن الحق في

بالتزاماته تجاه الأهداف المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بإيصال المساعدة الإنمائية الرسمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كريستيان (غانا).

وللإرادة السياسية نفس القدر من الأهمية. إن الهدف الأشمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي يمثل مهمتنا المشتركة هو إعطاء الشعوب الحرية والفرص التي تحتاج إليها لتنمو ولتتحمل مسؤولياتها وتتخذ خياراتها عن وعي وتحقق أحلامها. الأمر لا يتعلق بالأرقام بقدر ما يتعلق بأمور أخرى أكثر أهمية، ألا وهي الحقوق والرفاه والتنمية لكل فرد. تلك هي الطريقة التي يمكننا بها تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل الحاجة آفستو أولانكا كابا، وزيرة مصايد الأسماك والموارد البحرية في سيراليون.

السيدة كابا (سيراليون) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن ذات المشاعر التي أعرب عنها رئيسي، فخامة السيد إيرنست باي كوروما، عند مخاطبته للجمعية قبل ثلاثة أسابيع مهنتا السيد التريكي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وأن أؤكد للسيد التريكي دعم وفد سيراليون له. أود أيضا أن أشكره على دعوته لهذا الاجتماع لمناقشة بند هام من بنود جدول الأعمال. ويؤيد وفدي بالكامل البيان الذي أدلى به سابقا الممثل الدائم للسودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

كذلك أود أن أشيد بالمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيدة ثريا أحمد عبيد، على إدارتها هذه العملية.

يشرفني كثيرا أن أحاطب الجمعية العامة ونحن ننضم لكثيرين آخرين في أنحاء العالم في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما أود أن أذكر بأن سيراليون كانت ممثلة تمثيلا كاملا في ذلك

يضعفان الفقراء بنيلهما من قدرتهم الشخصية ومقدرتهم على الإسهام في حياة أسرهم، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الدخل وتخفيض الإنتاجية.

ما زال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خطرا ماثلا أمام التنمية ورفاه الناس، ومعظم الإصابات الجديدة بالوباء تنتشر عن طريق الممارسات الجنسية غير المأمونة. من هنا تنبع الحاجة إلى إدماج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الجنسية والإنجابية في السياسات والبرامج على الأصعدة المحلي والإقليمي والدولي. كما يجب أن تتضمن استجابتنا في مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التربية الجنسية الشاملة، وتوفير خدمات صحية صديقة للشباب، وتوفير نوعية جيدة من الرفالات الذكرية والأنثوية بثمن معقول وأشكال أخرى من الوقاية ومنع الحمل. وينبغي أن نولي أهمية خاصة لأدوار ومسؤوليات الرجال في هذا المجال.

لقد تعلمنا بمرور السنين أن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبلوغ أهدافه يفترض أن تأخذ البلدان والمجتمعات زمام الأمور في يدها وأن تحمي تلك الأهداف. كما أنه لا يمكننا المغالاة في أهمية إشراك الحكومات والمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني في مجموعه. وأهم من كل ذلك، يجب أن ينخرط الجميع، نساء ورجالا وفتيات وفتيانا، بشكل تام في الجهود المبذولة للتصدي لحالات وتحديات محددة.

لقد قاد صندوق الأمم المتحدة للسكان تلك العملية عن طريق البحث عن طرق متنوعة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان بحيث يسهل استيعابها وإدماجها على صعيد المجتمعات والأفراد. فالتغير ينبع من الداخل. ومن الضروري توفير موارد مالية كافية، محلية ودولية، بغية بلوغ الأهداف التي أُنْفِق عليها في القاهرة. وعلى الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي

من الأهداف الإنمائية للألفية، ومكنت الحكومة من التركيز على مسار التنمية.

وعلى الرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة في العالم وآثارها في بلدي، فإنني أجد لزاما علي أن أعرب عن دعم حكومة بلدي الراسخ لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي يساعد جهودنا المحلية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعادة تأكيد التزامنا بالمثل التي عبر عنها ذلك المؤتمر.

وتدرك حكومتي الآن أن الحصول الشامل على رعاية الصحة الإنجابية أمر ضروري للحد من الفقر، لأن ذلك يزيد من إمكانيات زيادة الاستثمار في التنمية البشرية، ومصادر كسب الرزق المستدامة والأمن الغذائي. وتؤثر مشاكل الصحة الإنجابية بشكل غير متناسب على المرأة - لا سيما المرأة الفقيرة - ومن شأنها أن تزيد من فقر الأسر المكافحة من أجل لقمة العيش. والمرأة عندما تتوافر لها الرعاية الصحية الإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، فإنها تتمكن من المحافظة على أسر أصغر في عدد أفرادها وأوفر صحة، كما أنها تتمكن من رعاية صحتها الشخصية وصحة أسرتها.

ولا بد من القول إن سيراليون من خلال الامتثال لمبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية قد خطت خطوات كبيرة في هذا المجال منذ عام ١٩٩٤. فقد تم إنشاء برنامج وطني لتنظيم الأسرة، وتم رفع مستواه من خلال تحويله إلى شعبة الصحة الإنجابية في وزارة الصحة والنظافة. ووضعت الحكومة استراتيجية الصحة الإنجابية والسياسة الوطنية للصحة الإنجابية. وهذه السياسة تدرج في إطار السياسة الصحية الوطنية لسيراليون، التي تدعم الرعاية الصحية الأولية بوصفها الاستراتيجية الرئيسية لتقديم الرعاية الصحية في سيراليون. وتسلّم هذه السياسة بأن الصحة الإنجابية يجب أن

الاجتماع وكانت من بين موقعي برنامج العمل (انظر A/CONF.171/13/Rev.1) الذي صدر عنه.

إننا نعلم تماما بأن برنامج العمل يعترف بالحق في التنمية والتعليم والرعاية الصحية - بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية - وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين بوصفها عوامل حاسمة نحتاج إليها لتيسير عملية التنمية والتخفيف من حدة الفقر. كما تم الاعتراف بالحق في اختيار عدد الأطفال وتوقيت إنجابهم بوصفه حقا أساسيا للأفراد وللأسر.

الكل يقرّ الآن بأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان حدثا مشهودا من جوانب عدة. ذلك أنه، في المقام الأول، استطاع أن يحقق توافقا في الآراء بين أمم العالم حول العديد من المسائل الإنمائية المعقدة التي تواجه عالمنا اليوم. وثانيا، استطاع أن يكشف بوضوح العلاقات المتداخلة بين السكان والتنمية وكيف يمكننا أن نعيش في عالم ديناميكي يتسم بالاستدامة ليس لنا وحدنا، بل أيضا لأجيال المستقبل.

على الرغم من الحالة الاقتصادية العالمية الصعبة الراهنة، واكب بلدي سيراليون التطورات فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وبرنامج العمل الذي نتج عنه. إننا عند رأينا دوما في أن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يمثل نقطة تحول سلّطت ضوءا جديدا على الروابط بين الصحة الإنجابية والحقوق والأوجه الأخرى للتنمية.

وإذ نأتي من بلد خارج من الصراع في منطقة يسحقها الفقر وتتسم بارتفاع نسبة الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، تتفق تماما مع كل المبادئ التي أتى بها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونشاط الرأي في أن الأفكار المضمنة في تلك المبادئ تتمتع اليوم بنفس القدر من الأهمية الذي كانت تتمتع به عام ١٩٩٤. وقد تعززت هذه المبادئ من خلال إدماجها في الأهداف الثالث والخامس والسادس

ومناسبة افتتاح الدولة للدورة الثالثة للبرلمان الثالث لجمهورية سيراليون الثانية، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أجمل فخامة الرئيس إرنست باي كوروما التقدم في سياسات الحكومة وأنشطتها في القطاع الصحي. فقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى حد كبير. وطرأت زيادة غير مسبوقه على عدد سكان سيراليون الذين يستخدمون في نومهم الناموسيات المعالجة بالمبيدات. وانخفضت بمعدل الثلث وفيات الأمهات أثناء الوضع خلال السنوات الثلاث الماضية. وأقيمت بنوك الدم في كل مناطق البلد. ويجري بناء مدرسة لتعليم مهنة القبالة في المقاطعة الشمالية، ويجري كذلك بناء مرافق حديثة للتخزين والإدارة الطبية في العاصمة وفي ١٢ مقاطعة.

وقد عززت الحكومة الحملة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأقامت ٣٣٧ مركزا لمنع نقل الفيروس من الأم إلى الطفل، و ١٠٣ مراكز لعلاج الأشخاص المصابين بالفيروس، و ٣٨٤ مركزا للاستشارات غير العلنية القائمة على عمل المتطوعين.

كما أبلغ فخامة الرئيس البرلمان أن أولوية الحكومة هي توفير الرعاية الصحية للنساء الحوامل والأطفال دون الخامسة. وتستعد الحكومة لإنشاء لجنة وطنية للصحة، منفصلة عن الخدمة المدنية، لوضع الأحكام ومدونات السلوك، إضافة إلى تنظيم وتحسين ظروف الخدمة للعاملين في ميدان الصحة ورفع مستوى الرعاية الصحية بوجه عام.

غير أن مسار جهودنا لم يكن خاليا من التحديات. فشحة الموارد البشرية في ميدان الرعاية الصحية - خاصة في رعاية حالات الولادة الطارئة - مثلت تحديا خاصا. ولا توجد أطقم كاملة من الموظفين في وحدات الصحة العامة بسبب هجرة العقول في المجال الطبي. وتعتبر الحكومة عن تقديرها لمساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في

تفهم في سياق الرعاية الصحية الأولية كما نص عليها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتم إعداد استراتيجية لضمان توفير مستلزمات الصحة الإنجابية ووضعت أنظمة لتوزيع العقاقير. كما أنشأت الحكومة مؤخرا مديرية للصحة الإنجابية ولصحة الأطفال لتفعيل تلك الاستراتيجية.

وقد تم تحسين عدد من المرافق الصحية بمساعدة المانحين ووكالات الأمم المتحدة لتعزيز توفير الرعاية الأولية والشاملة للنساء في حالات الولادة الطارئة. وأوفد صندوق الأمم المتحدة للسكان عددا من الأطباء، وتم إيفاد عدد من موظفي التمريض للتدريب وإعادة التدريب في المنطقة دون الإقليمية.

واستخدم نهج مستحدث يتمثل في استعمال سيارات الإسعاف في المجتمعات المحلية لنقل النساء الحوامل من المناطق التي يصعب فيها السفر إلى مناطق توجد فيها مستشفيات أو مرافق صحية أخرى لتلقي الرعاية الصحية. وتقوم النساء بتعبئة الأموال من خلال الأنشطة الزراعية والبستنة. ويجري ادخار تلك الأموال لاستخدامها لدعم النساء خلال الحمل وعند الوضع. ومن بين الأنشطة الابتكارية التي جرى الاضطلاع بها في بلدي وضع برامج للتأمين الصحي وتوفير الرعاية المتزايدة في فترة ما بعد الولادة وإنفاذ القوانين الأساسية على المستوى المحلي.

وتوجد مشاركة كاملة من جانب الزعماء التقليديين والدينيين، الذين يعملون تحت إشراف السيدة الأولى، على الدعوة للحد من وفيات الأمهات أثناء الوضع. واعتمد عدد من القوانين المتعلقة بنوع الجنس لتمكين المرأة، لا سيما فيما يتعلق بالزواج والإرث. وتم وضع خطة استراتيجية وطنية لنوع الجنس من أجل تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

بمناسبة مرور خمسة عشر عاما على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام ١٩٩٤. وأود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على بيانه الملهم بهذه المناسبة. كما أود أن أعبر عن شكرنا الخاص للدكتورة ثريا عبيد، المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، على بيانها اليوم وعلى الجهد الحقيقي المبذول في مساندة جهود البلدان النامية نحو تنفيذ أهداف برنامج عمل مؤتمر القاهرة (انظر A/CONF.171/13/Rev.1). وأود أن أعلن عن تأييدي لبيان السودان بصفتة رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد حرصت مصر، منذ استضافتها المؤتمر الدولي الأول للسكان والتنمية قبل خمسة عشر عاما، على تجسيد الأولوية المتقدمة التي توليها للقضية السكانية وارتباطها الوثيق بمجدول أعمال التنمية الدولي. وقد حققنا في القاهرة توافقا دوليا يعكس طموحات شعوبنا نحو النهوض بقضايا السكان على المستوى الدولي. وفعلنا ذلك على نحو يستند إلى دعائم التنمية البشرية المستدامة، ويرسي مفهوم التمكين لجميع أفراد الأسرة من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة، وتعزيز المساواة الجنسانية، وتوفير كل الفرص لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المستدام ولل قضاء على الفقر.

وقد شكل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية منعطفا تاريخيا في تأكيد الصلة المباشرة بين القضايا السكانية المتعددة والمتنوعة وبين تحقيق التنمية. بمختلف جوانبها، كما أسهم برنامج العمل الصادر عن المؤتمر (انظر A/CONF.171/13/Rev.1) والتوصيات التي اعتمدها الجمعية العامة عام ١٩٩٩ في القرار ١٨٣/٥٣، جنبا إلى جنب مع القرارات الخاصة الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى، في تشكيل إطار دولي شامل لعملية التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تدريب الأطباء والمرضات والمرضين. كما أن المانحين الآخرين وإدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة يشاركون في رفع مستوى قدرات موظفي وزارة الصحة. وهناك صعوبة في الوصول إلى المرافق الصحية بسبب سوء حالة الطرق. ويساهم ذلك في تأخير النقل مما يؤدي إلى ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس.

وتتضمن أهداف الحكومة الجديدة للصحة الإنجابية، في جملة أمور، التزامات بتحسين وضع الصحة الإنجابية للمرأة على المستوى الوطني من خلال توفير المزيد من الموارد، كما هو وارد كأولوية في استراتيجيتنا الثانية للحد من الفقر المعنونة برنامج عمل التغيير؛ وتطوير الخطة الاستراتيجية للصحة الإنجابية من خلال البرمجة المشتركة مع الأمم المتحدة والشركاء المانحين الآخرين؛ وترميم وحدات الصحة العامة وأجنحة الأمومة في المستشفيات في كل أرجاء البلد في فترة ما بعد النزاع، بعد أن دمرت خلال الحرب؛ والاضطلاع بمزيد من الأنشطة لبناء القدرات من خلال التدريب وتقديم الدعم اللوجستي والمادي.

وأود أن أكرر تأكيد التزام حكومة بلدي بتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية. ومع التزامنا بتقديم الدعم لضمان تحقيق تلك الأهداف، لا يسعني إلا أن أقوم بواجبي كداعية من خلال مناشدة المساهمين الذين بدون دعمهم المالي الإضافي سيكون من الصعب علينا أن نكفل ألا تموت امرأة وهي تمنح الحياة. وإننا نعول عليكم، وبارككم الله جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيدة نائلة جبر، نائبة وزير الخارجية للشؤون المتعددة الأطراف لمصر.

السيدة نائلة جبر (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية أن أعبر عن سعادتنا بانعقاد هذه الجلسة الاحتفالية

قدرتها على تنفيذ برنامج العمل في ظل الأزمات المتلاحقة وتأثيراتها السلبية، وتسهم في تقليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة وعلى السكان بشكل عام، وخاصة ما يتعلق بتقديم الموارد الكافية لتحقيق الأهداف المتعلقة بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية والوقاية من مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز وتمويل الأنشطة البحثية الخاصة بتحليل السياسات السكانية والتنمية.

وفي إطار الالتزام السياسي المصري المتزايد بالمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية منذ استضافتنا للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وقيادة مصر للعديد من الأنشطة التنموية على المستوى الإقليمي، أولت مصر اهتماما كبيرا لتحقيق أهداف برنامج العمل، إدراكا منها بأن تحقيق تلك الأهداف يصب في النطاق الأوسع لتعزيز استراتيجياتنا وخططنا التنموية الوطنية والاستراتيجيات والخطط الإقليمية في محيطينا العربي والأفريقي، وتعزيزا للإمكانيات الإقليمية نحو التنفيذ الفعال لجميع قرارات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في دول القارة الأفريقية التي ما زالت تعاني من ضعف فرص تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وفي هذا الصدد، فإن مصر تؤكد على الترابط بين تنفيذ الأهداف الواردة في برنامج عمل مؤتمر القاهرة وبين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن هذا المنطلق، تتطلع مصر إلى القمة التي دعا الأمين العام لعقدها في عام ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، باعتبارها فرصة حيوية لتكثيف الجهود الدولية نحو تنفيذ هذه الأهداف، وكذلك لصياغة رؤية مشتركة حول سبل دفع الأجندة التنموية الدولية قدما، بما سينعكس، بلا شك، على

وأعتقد أن من يعملون في هذا القطاع الدولي يشعرون بمدى أهمية الإنجاز الذي تحقق في مؤتمر القاهرة من الناحية الموضوعية والفكرية والبرامجية أيضا. ولذا، من الضروري استئثار احتفالنا اليوم، قبل حوالي خمسة أعوام على التاريخ المحدد لتحقيق أهداف برنامج عمل القاهرة، وستة أعوام لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لبحث وإقرار أفضل السبل لمواجهة التحديات الكبيرة التي تقف عائقا في سبيل تحقيق هذه الأهداف، وعلى رأسها تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، خاصة على الدول النامية، إلى جانب التحديات والأزمات العديدة والمتراكبة في مجالات الفقر والتراعات وتغير المناخ والطاقة والأمن الغذائي. لقد جاءت جميع هذه الأزمات وغيرها لتضع أعباء إضافية على عاتق الدول النامية تمثلت في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع عوائد الصادرات وتحويلات المهاجرين وارتفاع معدلات البطالة، وزيادة مطردة في عدد من يعيشون تحت خط الفقر، وهو ما يعني تقويض مكاسب التنمية التي حققتها الدول النامية على مدار أعوام عديدة.

من هذا المنطلق، تؤمن مصر بأن تحقيق إنجاز حقيقي في التوصل لأهداف برنامج العمل والأهداف التنموية المتفق عليها دوليا، يتوقف على حشد الإرادة السياسية اللازمة للتصدي لتلك التحديات والأزمات، ولتجاوز الفجوة في التنفيذ التي تكتنف مقررات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولذا، نؤكد على أن التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية وما تزامن معها من أزمات أخرى يجب أن تشكل سببا إضافيا لإعادة تأكيد التزام الدول المتقدمة النمو بمساندة جهود الدول النامية في العمل على تحقيق الأهداف الواردة في برنامج العمل جنبا إلى جنب مع الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، وأبرزها الأهداف الإنمائية للألفية، بل وحافزا لتقديم تعهدات جديدة توفر موارد مالية إضافية للدول النامية تعزز من

وفي الختام، فإننا نتطلع إلى أن تساهم جلسة اليوم في إطلاق نقاش جاد نحو تحقيق تفاهم مشترك حول أفضل السبل للمضي قدماً نحو تنفيذ ما التزمنا به حتى عام ٢٠١٤، وتفاهم أكبر على المرحلة التالية من العمل الجماعي المشترك للحفاظ على ما تحقق من إنجازات وإضافة المزيد منها باستمرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوهانس كيرل، نائب وزير خارجية النمسا.

السيد كيرل (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أؤيد الإعلان الذي أصدرته الرئاسة السويسرية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتود النمسا - بصفتها الوطنية - أن تضيف بعض الملاحظات والانطباعات المحددة بشأن المسائل التي تهمنا بصورة خاصة. إن الاحتفال بالذكرى السنوية لمؤتمر السكان والتنمية هذا العام يذكرنا بالسنوات الخمس المتبقية على تنفيذ الالتزامات التي أعلنت في القاهرة في عام ١٩٩٤ عندما أقر ١٧٩ بلدا لأول مرة بالارتباط بين المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية. ووجد كذلك لأول مرة توافق في الآراء على نسق عالمي بأن تمكين المرأة وتلبية احتياجات الأشخاص فيما يتعلق بالتعليم والصحة، ولا سيما الصحة الإنجابية، هو أمر ضروري، سواء للنهوض بالفرد أو لأغراض التنمية المستدامة والمتوازنة.

وأكد برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٤، وكثيراً ما يشار إليه ببرنامج عمل القاهرة، أن النهوض بالمساواة بين الجنسين والعدالة وتمكين المرأة وإنهاء العنف ضد المرأة وضمان قدرة المرأة على التحكم في خصوبتها هي أمور في المقام الأول من الأهمية للسياسات السكانية والإنمائية. وهو يركز على توفير التعليم للجميع والحد من وفيات الأطفال الرضع والأطفال والأمهات، وضمان حصول الجميع على الرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية

جهود تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، والتوصل إلى تلك الواردة في برنامج عمل القاهرة.

وفي السياق الوطني، جاء قرار إنشاء وزارة جديدة في مصر تُعنى خصيصاً بقضايا الأسرة والسكان بكل أبعادها عام ٢٠٠٩، ليؤكد على عمق هذا الالتزام السياسي الراسخ، فضلاً عن العديد من التشريعات والسياسات التي اعتمدها البرلمان خلال السنوات الأخيرة بهدف تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، والارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان، وخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال، علاوة على استضافة القاهرة للمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي نأمل أن يبدأ عمله قريباً بما يمثل إضافة جديدة للمكتب الوطني للصندوق في مساندة جهودنا لتنفيذ أهداف برنامج عمل مؤتمر القاهرة.

وإذ تحتفل بمرور ١٥ عاماً على مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، تود مصر أن تعبر عن استمرار القلق إزاء معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، والانعكاسات السلبية المرتبطة بهذا الوضع على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق دولياً بوجه عام، والأهداف الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان بوجه خاص، إذ يؤدي استمرار هذا الوضع إلى إعاقة تطلعات الشعب الفلسطيني نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة لإقامة دولته المستقلة على كامل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، إلى جانب أثر سياسات الحصار والإغلاق في الحد من إمكانيات وصول الشعب الفلسطيني إلى احتياجاته الأساسية، واستمرار حصار قطاع غزة ورفض إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والدخول في عملية سلام حقيقية تحقق صالح الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في السلام والاستقرار.

البنات اللواتي تلتحقن بالمدارس، وفي ذلك شهادة دالة على حدوث تقدم تبعث بلا شك على الاغتراب.

ومع ذلك فالتقدم المحرز حتى الآن غير كاف، وما زال برنامج عمل القاهرة محتفظاً بأهميته: فما زال بليون شخص يعيشون في فقر مدفع، وفي كل عام يلقي ما يزيد على نصف مليون سيدة حتفهن من مضاعفات مرتبطة بالحمل والولادة، بينما يموت ٣ ملايين رضيع في خلال الأسبوع الأول من حياتهم، وغالبا لأسباب مرتبطة بصحة أمهاتهم وبالمضاعفات التي تعرضن لها خلال الحمل والولادة. وفي هذا السياق، يكتسي إسهام صندوق الأمم المتحدة للسكان في تحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتحسين صحة الأم أهمية بالغة. فلا بد من أن يصبح تعميم الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والأمومة الآمنة من الحقوق الأساسية في جميع أنحاء العالم.

ويجب أن يتمتع كل رجل وامرأة وطفل بنفس الفرصة لأن يحيا حياة صحية بدون تمييز. ويلزم عمل المزيد لتنفيذ هذا المبدأ بشكل كامل في استجابتنا الجماعية في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. فكثير من أحوج الناس إلى خدمات الوقاية والعلاج والرعاية ما زالوا يواجهون التمييز والتهميش بل والتجريم. ويساورنا القلق خاصة إزاء التأثيرات المتزايدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث زاد عدد المصابات به من النساء والفتيات. ولكي نوقف هذا الاتجاه المثير للانعراج، يلزم أن نزيد جهودنا المبذولة لضمان سبل حصول المرأة والفتاة على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وستواصل النمسا دعم الجهود الدولية الرامية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتعتز باستضافتها المؤتمر الدولي الثامن عشر المعني بالإيدز في فيينا في تموز/يوليه ٢٠١٠، الذي ينظم بالتعاون مع برنامج الأمم

بمحلول عام ٢٠١٥، بما فيها تنظيم الأسرة والمساعدة المدربة في أثناء الولادة ومنع العدوى بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع أنه قد وفر جانبا كبيرا من أساس الأهداف الإنمائية للألفية، فإن رؤيته العريضة والشاملة للتنمية ومتطلباتها تشمل كثيرا من العناصر التي لا تغطيها الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وهو يتطرق، بصفة خاصة، للعلاقة المعقدة بين السكان والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبتوزيع السكان، والهجرة، وتغير المناخ، والتحضّر.

وتتيح جلسة اليوم التذكارية فرصة ممتازة لتسليط الضوء على توافق الآراء الدولي بشأن ما للديناميات السكانية، والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من أهمية حاسمة لعملية التنمية ولتقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية. وفي هذا السياق، ترحب النمسا ترحيبا حارا بقرار الجمعية العامة الأخير في دورتها الثالثة والستين بإنشاء كيان مختلط معني بنوع الجنس برئاسة وكيل للأمين العام. ونرى أن هذا سيعزز بدرجة كبيرة قدرة الأمم المتحدة وقابليتها للمساءلة وفعاليتها في المجال الجنساني.

وفي عام ٢٠٠٥، أصبح تعميم التمتع بالرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية أحد الأهداف الداخلة في إطار الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تحسين صحة الأم. وقد نظرت بلدان عديدة في توصيات مؤتمر القاهرة واعتمدت سياسات عامة وقوانين وبرامج وطنية للنهوض بصحة المرأة، ولا سيما لضمان إمكانيات حصولها على الرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية. واليوم زاد عدد النساء في البلدان الفقيرة اللواتي تفضلن الاستعانة بوسائل تنظيم الأسرة، وزاد عدد النساء اللواتي تتمتعن بمساعدة أخصائيات مدربات لدى الولادة، وزاد معدل بقاء الأطفال الرضع على قيد الحياة، وزاد عدد

بشأن النساء والأطفال في الصراع المسلح، الذي اتخذته المجلس بإجماع الآراء في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وبغض النظر عن الفعالية في مكافحة العنف الجنسي، نريد أن يُسمع صوت ضحايا العنف الجنسي في حالات الصراع، وأن تتحسن حمايتهم ويتمتعوا برعاية طبية ونفسية أفضل. علاوة على ذلك، سوف نسهم إسهاما فعليا في إنجاح الاحتفال في العام القادم بالذكرى العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإيجاد زخم متجدد ونشط من أجل تحقيقه على نحو كامل.

وتثني النمسا على صندوق الأمم المتحدة للسكان للدور الهام الذي يؤديه في العمل على إنهاء جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما فيها الممارسات الضارة. ولذلك تدعم النمسا أعمال الصندوق بالمساهمة ماليا، في جملة أمور، في فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة وفي حملة الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث) بحلول ٢٠١٥.

لقد أضررت البلدان المانحة والشريكة على السواء بشدة من جراء الأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة، مما يعرض للخطر كفاية التمويل لتنفيذ برنامج العمل. فلنغتنم هذه الفرصة لنجدد التزامنا ببرنامج عمل القاهرة، ونقيّم التقدم المحرز، ونحدد التحديات الباقية، ونوجه على مدى السنوات الخمس المقبلة دفعة جديدة للنجاح في تنفيذ برنامج العمل في موعده المستهدف.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشركاء آخرين. ويجمع المؤتمر بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وممثلي الحكومات، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية، لتقييم التقدم المحرز والاستمرار في مناقشة الأولويات بالنسبة للمستقبل. ومن المتوقع أن يزور فيينا في هذه المناسبة ما مجموعه ٢٥ ٠٠٠ شخص من المشاركين و ٦ ٠٠٠ من الصحفيين. ويحدو النمسا أمل كبير في أن يسهم المؤتمر في إحراز تقدم صوب هدفنا المشترك وفي صراعنا العالمي مع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويساور النمسا قلق شديد إزاء ارتفاع مستوى العنف القائم على نوع الجنس في أنحاء العالم، وخاصة العنف الجنسي الذي يرتكب ضد النساء والأطفال في أثناء الصراعات المسلحة. ففي كل يوم تتعرض مئات النساء والفتيات والأطفال حول العالم بصفة منتظمة للانتهاك والإيذاء الجنسي في سياقات الصراع. ويشكل الاستخدام السافر للعنف الجنسي كوسيلة متعمدة من وسائل الحرب تهديدا رئيسيا للسلام والأمن الدوليين لا بد من أن يتوقف على الفور. ويجب على الدول وغيرها من أطراف الصراع أن تحترم التزاماتها القانونية الدولية، بينما يجب على المجتمع الدولي أن يقف على أهبة الاستعداد لمنع العنف وحماية الأفراد والقضاء على الإفلات من العقاب والانتصاف للضحايا.

ومن المستحيل أن يتحقق السلام الدائم والمصالحة والتنمية المستدامة بدون المساهمة النشطة من النساء في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات. ويمكن للمرأة أن تسهم إسهاما قيما في جميع عمليات السلام، وخاصة في المفاوضات والوساطة، وفي إدارة ما بعد انتهاء الصراع وإعادة الإعمار. وفي هذا الصدد، يشدد قرارا مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) على ضرورة إشراك المرأة في تدابير بناء السلام وحفظ السلام. وقد أيدت النمسا بنشاط وثبات، واشتركت في تقديم، قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩)